Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

البنك الدولي

البنك الدولي للإنشاء والتعمير • المؤسسة الدولية للتنمية | مجموعة البنك الدولي

للاستخدام الرسمي فقط

تقرير رقم: PAD3511

البنك الدولي للإنشاء والتعمير
و المؤسسة الدولية للتنمية

وثيقة تقييم مسبق للمشروع
بشأن
تقديم منحة مقترحة

بقيمة
6.5 مليون دولار

إلى

المملكة الأردنية الهاشمية

من أجل

تعزيز إدارة الإصلاح في الأردن

27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

قطاع الممارسات العالمية للتمويل والتنافسية والابتكار
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يقتصر توزيع هذه الوثيقة على الجهات والأفراد المرسلة إليهم للقيام بواجباتهم الرسمية. ولا يجوز بخلاف ذلك الكشف عن مضمونها بدون تخويلٍ من البنك الدولي.

أسعار العملة والقيمة المعادلة لها

(سعر الصرف الساري في 2 سبتمبر/أيلول 2019)

وحدة العملة =	الدينار الأردني
دينار أردني = 0.709	دولار أمريكي واحد

السنة المالية
1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول

نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فريد بلحاج

المدير القطري: ساروج كومار جاه

المدير الإقليمي: ناجي بن حسين

مدير قطاع الممارسات: نبيلة عساف

رؤساء فريق العمل: مريم علي سليمان، وإعجاز أحمد، ورولاند لوم

الاختصارات والأسماء المختصرة

CPF	إطار الشراكة بين البنك الدولي والأردن
DAs	الحسابات المخصصة
DLI	المؤشر المرتبط بالصرف
DPF	تمويل سياسات التنمية
ESCP	خطة الاحتواء البيئي والاجتماعي
ESF	إطار العمل البيئي والاجتماعي
EU	الاتحاد الأوروبي
FCCL	الارتباطات المالية والالتزامات المحتملة
FM	الإدارة المالية
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GoJ	الحكومة الأردنية
GPD	إدارة المشتريات العامة
GRS	دائرة معالجة المظالم
GSD	إدارة الإمدادات العامة
GTD	المديرية العامة للمناقصات
IBRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية
IFRs	التقارير المالية المرحلية غير المدققة
IMF	صندوق النقد الدولي
IPF	تمويل مشروعات استثمارية
IT	تكنولوجيا المعلومات
JD	الدينار الأردني
JONEPS	نظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت في الأردن (نظام الشراء الإلكتروني)
JTF	فريق العمل التابع للأردن
LMP	إجراءات إدارة العمالة
M&E	المتابعة والتقييم
MDTF	صندوق استئماني متعدد المانحين
MoF	وزارة المالية
MoPIC	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
NGO	منظمة غير حكومية (جمعية أهلية)
NPF	إطار المشتريات الجديد
NRIP	السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية
PAD	وثيقة التقييم المسبق للمشروع
PCNs	مذكرات تصور المشروع
PDF	صندوق تنمية المشروعات
PDO	الهدف الإنمائي للمشروع
PforR	أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج
PIM	الإدارة الاستثمارية للمشروعات (إدارة الاستثمارات العامة/إدارة مشروعات الاستثمار)
PIP	مشروعات الاستثمارات العامة
PMU	وحدة إدارة المشروع
POM	دليل عمليات المشروع
PPP	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
PPSD	إستراتيجية المشتريات/التوريدات/التعاقدات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية
SCD	الدراسة التشخيصية المنهجية الخاصة بالأردن

SEF	إطار مشاركة أصحاب المصلحة
SOE	كشوف النفقات والمصروفات
STC	لجان المناقصات الخاصة
TAs	مستشارو المعاملات (الصفقات)
ToRs	الشروط المرجعية
US$	دولار أمريكي
WAs	طلبات السحب
WB	البنك الدولي

جدول المحتويات

صحيفة البيانات 1
أولًا. السياق الإستراتيجي 6
أ. السياق القطري 6
ب. السياق القطاعي والمؤسسي 6
ج. الصلة بالأهداف العليا التي يسهم المشروع في تحقيقها 7
ثانيًا. وصف المشروع 8
الهدف الإنمائي للمشروع 8
ب. مكونات المشروع 8
ج. المستفيدون من المشروع 10
د. سلسلة النتائج 12
هـ. دواعي مشاركة البنك الدولي ودور الشركاء 12
و. الدروس المستفادة والمجسَّدة في تصميم المشروع 13
ثالثًا. ترتيبات التنفيذ 13
أ. الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ للمشروع 13
ب. ترتيبات متابعة النتائج وتقييمها 13
ج. الاستدامة 14
رابعًا. ملخص التقييم المسبق للمشروع 14
أ. التحليل الفني والاقتصادي والمالي 14
ب. الجوانب المالية والتعاقدية 14
ج. السياسات القانونية الخاصة بالعمليات 15
د. الجوانب البيئية والاجتماعية 17
خامسًا. دائرة معالجة المظالم 17
سادسًا. المخاطر الرئيسية 18
سابعًا. إطار النتائج ومتابعتها 19
الملحق 1: ترتيبات التنفيذ وخطة المساندة 26
الملحق 2: الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ للمشروع 33

صحيفة البيانات

معلومات أساسية

البلد/البلدان:	اسم المشروع
الأردن	تعزيز إدارة الإصلاح في الأردن

الرقم التعريفي للمشروع	أداة التمويل	تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية
P171965	تمويل مشروعات استثمارية	متوسطة

أساليب التمويل والتنفيذ

[ ] نهج برامجي متعدد المراحل	[ ] مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة
[ ] سلسلة المشروعات	[ ] دولة (دول) هشة
[ ] مؤشرات مرتبطة بالصرف	[ ] دولة (دول) صغيرة
[ ] الوسطاء الماليون	[ ] وضع هش داخل بلد غير هش
[ ] ضمانات تستند إلى المشروع	[ ] الصراع
[ ] السحب المُؤجَّل	[ ] الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان
[ ] الترتيبات البديلة للتوريدات والمشتريات	

التاريخ المتوقع للموافقة على المشروع	التاريخ المتوقع لإقفال المشروع
27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019	31 ديسمبر/كانون الأول 2022

التعاون مع البنك الدولي/ مؤسسة التمويل الدولية

لا

الهدف الإنمائي للمشروع

تعزيز تنسيق وتحقيق إصلاحات السياسات في الأردن مع التركيز على أجندة الإصلاح الخمسية.

المكوّنات

اسم المكون	التكلفة (بملايين الدولارات الأمريكية)
1. مساندة إدارة الإصلاح	3.80

2. تعزيز إطار ووظيفة الإدارة الاستثمارية للمشروعات (إدارة الاستثمارات العامة) ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	2.20
3. تعزيز إطار ووظيفة المشتريات العامة	0.50

المؤسسات

الجهة/البلد المقترض:	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الجهة المسؤولة عن إدارة التنفيذ:	وزارة التخطيط والتعاون الدولي

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية)

ملخص

NewFin1:

التكلفة الكلية للمشروع	6.50
مجموع التمويل	6.50
منها قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية	0.00
الفجوة التمويلية	0.00

التفاصيل

التمويل خارج مجموعة البنك الدولي

صناديق استئمانية	6.50
Trust Funds	6.50

المبالغ المتوقع صرفها (بملايين الدولارات)

السنة المالية للبنك الدولي	2020	2021	2022	2023
سنويا	2.00	2.00	2.00	0.50
تراكميًا	2.00	4.00	6.00	6.50

البيانات المؤسسية

مجال الممارسة (الرئيسي)

التمويل والتنافسية والابتكار

مجالات الممارسة المساهمة

الحوكمة، والبنية التحتية، ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والضمانات

البطاقة الجنسانية

هل يخطط المشروع للقيام بأي مما يلي؟	
(أ) تحليل لتحديد الفجوات بين الذكور والإناث ذات العلاقة بالمشروع، ولا سيما في ضوء الفجوات القطرية التي تم تحديدها من خلال الدراسة التشخيصية المنهجية وإطار الشراكة القطرية مع الأردن	نعم
(ب) العمل (الأعمال) المحدد للتصدي للفجوات بين الجنسين التي تم تحديدها في (أ) و/أو لتحسين تمكين المرأة أو الرجل	نعم
(ج) يتضمن مؤشرات في إطار النتائج لرصد محصلات الأعمال التي تم تحديدها في (ب)	نعم

الأداة المنهجية لتصنيف مخاطر العمليات

فئة المخاطر	التصنيف
1. الجوانب السياسية والحوكمة	كبيرة
2. مخاطر الاقتصاد الكلي	عالية
3. الإستراتيجيات والسياسات القطاعية	متوسطة
4. التصميم الفني للمشروع أو البرنامج	كبيرة
5. القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة	كبيرة
6. المخاطر المالية والتعاقدية	متوسطة
7. الجوانب البيئية والاجتماعية	متوسطة
8. مخاطر أصحاب المصلحة	كبيرة
9. مخاطر أخرى	
10. التصنيف العام للمخاطر	كبيرة

التقيّد

السياسة

هل يحيد هذا المشروع عن إستراتيجية المساعدة القطرية من حيث المضمون أو أي جوانب أخرى مهمة؟

[ ] نعم [✓] لا

هل يتطلب هذا المشروع أي استثناءات من سياسات البنك؟

[ ] نعم [✓] لا

ملاءمة المعايير البيئية والاجتماعية بالنظر إلى سياق المشروع في وقت إجراء التقييم المسبق

المعايير البيئية والاجتماعية	درجة الملاءمة
تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها	ملائم
مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات	ملائم
أوضاع العمل والعمال	ملائم
الكفاءة في استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته	غير ملائم حالياً
الصحة والسلامة المجتمعية	غير ملائم حالياً
"الاستحواذ على الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسرية"	غير ملائم حالياً
حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية	غير ملائم حالياً
الشعوب الأصلية/ المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة في أفريقيا جنوب الصحراء	غير ملائم حالياً
التراث الحضاري والثقافي	غير ملائم حالياً
الوسطاء الماليون	غير ملائم حالياً

ملاحظة: للمزيد من المعلومات عن إجراءات العناية الواجبة التي يتبعها البنك الدولي عند تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع، يُرجَى الرجوع إلى موجز المراجعة البيئية والاجتماعية لمرحلة التقييم المسبق للمشروع.

الاتفاقيات القانونية

الأقسام والتوصيف

الجدول 2، القسم الأول، ألف. 1. يجب على الجهة المتلقية للتمويل في موعد غايته 3 شهور من تاريخ السريان أن تقوم بإنشاء أمانة للإصلاح بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، والإبقاء عليها أثناء تنفيذ المشروع، شريطة أن يكون البنك الدولي راضيًا عن تكوين هذه الأمانة ووظائفها ومواردها وموظفيها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أخصائي المتابعة والتقييم، والأخصائي المسؤول عن الإجراءات الوقائية الاجتماعية وما يتعلق بإشراك أصحاب المصلحة، والأخصائي البيئي. وتكون أمانة الإصلاح مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية، والتنسيق بين الأجهزة والهيئات الحكومية في الأردن ومجتمع المانحين، وإعداد التقارير بشأن تنفيذ خطة الإصلاح الخمسية، وإدارة إستراتيجية الاتصال والتواصل الخاصة بها.

الأقسام ووصف كلٍ منها

الجدول 2، القسم الأول، ألف. 2. يجب على الجهة المتلقية للتمويل إقامة وحدة مركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات (إدارة الاستثمارات العامة) بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، شريطة أن يكون البنك الدولي راضيًا عن تكوين هذه الوحدة ووظائفها ومواردها وموظفيها، وتكون هذه الوحدة مسؤولة عن الإشراف على مشروعات الاستثمارات العامة، وتطوير وإدارة السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية.

الأقسام ووصف كلٍ منها

الجدول 2، القسم الأول، ألف. 3. تقوم الجهة المتلقية للتمويل بإصدار تعليمات لإدارة المشتريات العامة (1) لإنشاء وحدة نظام الشراء الإلكتروني في الأردن، والإبقاء عليها بعد ذلك، شريطة أن يكون البنك الدولي راضيًا عن تكوين هذه الوحدة ووظائفها ومواردها وموظفيها، وتكون هذه الوحدة مسؤولة تنفيذ الجزء 3 من المشروع؛ و (2) تقوم هذه الوحدة برفع تقارير منتظمة عن المعالم الرئيسية ومؤشرات إطار النتائج إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الأقسام ووصف كلٍ منها

الجدول 2 ، القسم الأول، ج. على الجهة المتلقية للتمويل، في موعد لا يتجاوز 3 شهور من تاريخ السريان، اعتماد دليل عمليات المشروع، شريطة أن يحظى هذا الدليل برضا البنك الدولي، كما تضمن تنفيذ المشروع وفقًا لـهذا الدليل، مع ضمان عدم تعديله أو وقف العمل به أو إلغائه، وعدم التنازل عن أي حكم دون موافقة مسبقة من البنك.

الشروط

أولًا. السياق الإستراتيجي

أ. السياق القطري[1]

1. **واجه الأردن، على مدى السنوات العشر الماضية، عددًا من الصدمات الخارجية التي أثرت تأثيراً مباشراً على النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، لم يتمكن النشاط الاقتصادي من خلق عدد كبير من الوظائف الإنتاجية اللازمة لتلبية احتياجات الشباب والسكان الذين يتزايد عددهم بوتيرة سريعة.** وبدأت الصدمات، أولاً، بالأزمة المالية العالمية في عام 2009 التي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي، ولم تكن الاستجابة لهذه الأزمة على مستوى السياسات ـ بما في ذلك خفض الضرائب وتراكم الديون - كافية لتحفيز النمو. ثانياً، أدت الصراعات في العراق وسوريا إلى تعطيل طرق التجارة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك تركيا والاتحاد الأوروبي. وتعتبر التكاليف التي لم يتم تقييمها بالكامل بعد لهذه الاضطرابات في التجارة كبيرة للغاية. ثالثاً، أدى انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي ذات الأسعار المميزة من مصر (أيضاً في عام 2011) إلى قيام الحكومة بوضع حد لتعرفة الكهرباء لتجنيب معظم السكان الزيادات الكبيرة في تعرفة الكهرباء، وأدى ذلك إلى تراكم ديون قطاع الطاقة لتصل إلى حوالي 18% من إجمالي الناتج المحلي لدى الحكومة المركزية وشركة الكهرباء الوطنية. رابعاً، أدى التباطؤ الاقتصادي في البلدان الخليجية الكبرى (بسبب انخفاض أسعار النفط في 2014) إلى انخفاض التحويلات (حوالي 0.4 % من إجمالي الناتج المحلي سنوياً) وانخفاض المنح الرسمية للأردن (حوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي سنويا، على الرغم من أن الأردن لا يزال أحد أكبر متلقي المساعدات الإنمائية الرسمية في العالم بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي). كما أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية إلى انخفاض عائدات الأردن من صادرات الفوسفات والبوتاس. وأثرت هذه الصدمات الخارجية على استقرار الاقتصاد الكلي في الأردن وكذلك على النمو وخلق فرص العمل.

2. **إضافة إلى ذلك، وبسبب الأزمة السورية، يستضيف الأردن ما يقارب 1.3 مليون سوري[2]، منهم 666217 لاجئ مسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.** ويعيش حوالي 90% من اللاجئين في مدن وبلدات وقرى الأردن، ويستنفدون البنية التحتية الاجتماعية والمادية القائمة، كما يؤثرون على تقديم الخدمات الأساسية. وهناك تدهور ملحوظ في جودة الخدمات المقدمة عبر العديد من القطاعات الحيوية، بما في ذلك الصحة والتعليم والخدمات البلدية وغيرها. وأدى تدفق هؤلاء اللاجئين إلى زيادة إجمالي عدد سكان الأردن إلى 9.5 مليون في عام 2017. وبوجه عام، تقدر الحكومة أن تكلفة الموازنة المتمثلة في استضافة السكان السوريين تقارب 1.4 مليار دولار أمريكي سنوياً.

3. **في هذا السياق، وبمساندة من البنك الدولي، أقرت الحكومة الأردنية مؤخراً وأطلقت في مؤتمر لندن في فبراير/شباط 2019 خطتها المرجعية للإصلاح الاقتصادي والنمو، والمصفوفة الخمسية للإصلاح.** وتستند المصفوفة إلى العناصر الاقتصادية لمسار رئيس الوزراء نحو النهضة الوطنية. وبدأ تنفيذ هذه المصفوفة في عام 2018، مع أول مجموعة من الإصلاحات التي تضمنت الإجراءات الممولة من البنك الدولي في إطار الشريحتين الأولى والثانية من قرض تمويل سياسة التنمية لتحقيق النمو المنصف وخلق الوظائف (P166360،P168130).

4. **تشتمل مصفوفة الإصلاح الخمسية على مجموعة من الإصلاحات السياسية والإصلاحات الهيكلية على مدى خمس سنوات (2018-2022)، والتي تتعلق بأهم قضايا السياسات الاقتصادية التي تواجه الأردن.** وحتى يتسنى تحفيز عجلة النمو، وجعل الاقتصاد أكثر قدرة على المنافسة، وخلق فرص العمل، أعطت الحكومة الأردنية الأولوية لمجموعة من الإصلاحات الشاملة (الأفقية) والإصلاحات القطاعية (الرأسية) وعملت على وضع تسلسل لهذه الإصلاحات. وتشمل الإصلاحات الأفقية ضبط أوضاع الاقتصاد الكلي؛ وخفض تكاليف أنشطة الأعمال؛ وزيادة المنافسة؛ وتحقيق المرونة في أسواق العمل؛ وتنمية الصادرات والاستثمارات؛ وزيادة فرص التمويل وتعميقها؛ والتوسع في شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين استهدافها. وتشمل الإصلاحات الرأسية زيادة سبل الوصول إلى وسائل النقل العام وتخفيض تكاليفها (تمثل أحد المعوقات أمام الوصول إلى العمل، لا سيما بالنسبة للنساء)؛ وضمان السلامة والكفاءة المالية لقطاع المياه؛ وتعزيز القدرة التنافسية من خلال تدابير قطاع الطاقة.

ب. السياق القطاعي والمؤسسي[3]

5. **يتطلب التنفيذ والمتابعة والتنسيق الفعال لمصفوفة الإصلاح الخمسية سكرتاريا متفرغة للإصلاح ومزودة بالموارد اللازمة.** وسيتم إنشاء سكرتاريا الإصلاح في وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع الاستفادة من وحدة إدارة المشروعات الحالية في إطار ميثاق الأردن وموظفيها الحاليين، الذين لعبوا دوراً أساسياً في تنسيق تصميم مصفوفة الإصلاح الخمسية مع مؤسسات حكومة الأردن والبنك الدولي وشركاء التنمية. وإلى جانب الإشراف على تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية، ستواصل سكرتاريا الإصلاح إدارة تنفيذ الإجراءات المسبقة للشريحة الثانية من قرض تمويل سياسة التنمية، وبرنامج توفير الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين باستخدام أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج، وغيرها من البرامج والمساعدة الفنية التي تتوافق مع مصفوفة الإصلاح.

---

[1] يأخذ هذا القسم كثيرًا من قسم السياق في مشروع القرض الثاني الخاص بتمويل سياسات التنمية (P168130).

[2] وفق تعداد دائرة الإحصاءات العامة 2015.

[3] يأخذ هذا القسم كثيرًا من قسم السياق في مشروع القرض الثاني الخاص بتمويل سياسات التنمية (P168130).

6. **تم إنشاء "الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو الشامل والفرص الاقتصادية في الأردن" الذي يديره البنك الدولي لتمويل تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية، ويشمل ذلك التمويل الجزئي لسكرتاريا الإصلاح.** وتقوم المملكة المتحدة حاليًا بتمويل هذا الصندوق، مع تمويل إضافي متوقع من هولندا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وكندا.

7. **تسعى حكومة الأردن إلى تحسين استخدامها للموارد المالية والاستثمارية لصالح مواطنيها.** وعلى هذا النحو، يتمثل أحد أهدافها في تطبيق مجموعة من الإصلاحات السياسية والتشريعية، فضلاً عن المساندة المؤسسية وتوفير الحوافز لبناء إطار حوكمة فعال لإدارة الاستثمارات العامة يشتمل على الاستثمارات العامة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيضمن ذلك أن تتسم المشروعات المختارة ذات الأولوية بالتحوط على مستوى المالية العامة، والسلامة الاقتصادية والاجتماعية، والاستدامة البيئية. وستكون مثل هذه المشروعات الاستثمارية جديرة بالتنفيذ، كما سيتم التعاقد عليها بوصفها مشروعات شراكة بين القطاعين العام والخاص لفتح حيز في المالية العامة والاستفادة من تجارب ومهارات وخبرات القطاع الخاص. وسيشكل هذا الإطار المقترح الأساس لصياغة القانون الجديد لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مراجعة القانون الحالي للشراكات)، والمتوقع عرضه على مجلس الأمة الأردني قبل نهاية 2019.

8. **وافق مجلس الوزراء مؤخرًا على إطار حوكمة الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استثمار رأس المال بوجه عام** من خلال نهج منظم لإدارة الاستثمارات العامة وتعبئة الاستثمارات الخاصة من خلال مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وإلى الآن، اتخذت الحكومة الأردنية الخطوات التالية: وافق مجلس الوزراء على إطار حوكمة الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (قرار مجلس الوزراء رقم 7968 بتاريخ 21 مايو/أيار 2018) وكذلك إنشاء وحدة مركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات بوزارة التخطيط والتعاون الدولي (القرار الإداري رقم 1 لسنة 2016)، ومديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمكتب رئيس الوزراء (قرار مجلس الوزراء رقم 2708). كما وافق على خطوات الحوكمة والتنفيذ الرئيسية للإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (قرار مجلس الوزراء 4121). وإلى جانب ذلك، قام مكتب رئيس الوزراء بتشكيل لجنة فنية نظيرة للبنك الدولي لتعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومشروع لائحة هذا القانون بناء على القانون بعد التعديل، وصياغة إطار سياسات شامل للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير الترتيبات المؤسسية لهذه الشراكات. واتفقت الحكومة الأردنية والبنك الدولي على خطوات تنفيذ إطار حوكمة الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والإجراءات المسبقة والنتائج المستهدفة. وفي نهاية المطاف، وافق مجلس الوزراء على سياسة الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (26 أغسطس/آب 2019).

9. **قامت الحكومة الأردنية مؤخراً بتحديث وظيفة المشتريات العامة لديها.** وقامت منظمات دولية بإجراء العديد من التقييمات. كما أعدت الحكومة العديد من التقارير على مدى السنوات العشر الماضية، بالإضافة إلى التقييم الذاتي الذي أجرته الحكومة الأردنية، والذي تناول بالتفصيل أوجه القصور الرئيسية في المشتريات العامة التي تتسم بالاهتراء، دون وجود وظيفة تنظيمية وإشرافية واضحة، والافتقار إلى آلية مستقلة لحل الشكاوى، دون قياس الأداء، وضرورة تفعيل المشتريات العامة الإلكترونية، وبناء القدرات. وفي فبراير/شباط 2019 ، وافقت الحكومة الأردنية على لائحة المشتريات العامة المحدثة والموحدة التي تعالج أوجه القصور المحددة وتعمل على تحسين شفافية وكفاءة المشتريات العامة. وحتى يتسنى تفعيل المشتريات الإلكترونية، قامت الحكومة أيضًا بتحسين تشغيل نظام الشراء الإلكتروني الذي يسمى "نظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت في الأردن". وأصدرت جهات الشراء والتعاقدات الرئيسية الثلاث في الأردن (المديرية العامة للمناقصات، وإدارة الإمدادات العامة، ومديرية المشتريات المشتركة) تعميمًا في يناير/كانون الثاني 2019 يلزم باستخدام نظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت في الأردن.

10. **من شأن العمل على زيادة تطوير نظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت في الأردن تسهيل وصول القطاع الخاص إلى سوق المشتريات على نطاق أوسع وأكثر إنصافا،** ويشمل ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، والنساء والشباب، مع تيسير الوصول إلى المعلومات وشمول أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني. وتماشيا مع سياسة الرقمنة التي تنتهجها الحكومة في إطار خطة النمو الاقتصادي للفترة 2018-2021، ورؤية 2025، يعد نظام الشراء الإلكتروني المتكامل الذي تم تعميمه بصورة تامة، ورقمنة عمليات دورة المشتريات غاية في الأهمية لزيادة المشاركة والمنافسة، وضمان تحقيق الكفاءة (من خلال تحسين فاعلية الإدارة وتقليل وقت المعاملات وتكاليفها)، وتعزيز الشفافية (من خلال التجميع الآلي للمعلومات الخاصة بأنشطة المشتريات وعرضها بسهولة)، وتحسين عملية صنع القرار والرقابة على المشتريات (باستخدام البيانات الكبيرة والتحليلات اللازمة)، وتحقيق قدر أكبر من المساءلة (من خلال تيسير سبل الوصول إلى معالجة الشكاوى). وستساعد الرقمنة، وجمع البيانات على نحو منهجي، وتكامل عمليات دورة المشتريات، في تحسين مناخ الاستثمار في الأردن.

ج. الصلة بالأهداف العليا التي يسهم المشروع في تحقيقها

11. **يساند المشروع المقترح تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية،** والشريحة الأولى والثانية من قرض تمويل سياسة التنمية لتحقيق النمو المتوازن وخلق فرص العمل، ويتوافق جيداً مع إطار الشراكة القطرية للأردن مع البنك الدولي للسنوات المالية 2017 - 2022 (التقرير رقم JO-102746، الذي ناقشه مجلس المدراء التنفيذيين في 14 يوليو/تموز 2016). ويركز إطار الشراكة القطرية على التخفيف من الأثر الفوري

للأزمات الإقليمية مع دعم أهداف التنمية طويلة الأجل والإصلاحات الهيكلية لتحسين الإنصاف وجودة تقديم الخدمات العامة. لذلك يرتبط هذا الإطار بالتحدي الحالي المتمثل في إرساء أسس النمو المتوازن وخلق فرص العمل.

12. **يساهم المشروع المقترح أيضًا في تنفيذ الإستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الموسعة لمجموعة البنك الدولي (مارس/آذار 2019)، ولا سيما ركائزها لتجديد العقد الاجتماعي، والقدرة على مجابهة صدمات اللاجئين/النازحين داخلياً، وكذلك مجال الأولوية الخاص بهذه الإستراتيجية المتمثل في التحول الرقمي.** ويساند المشروع المقترح أيضًا تعظيم التمويل من أجل التنمية، والأجندة الإقليمية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، من خلال إصلاحات قطاع الطاقة المدرجة في مصفوفة الإصلاح الخمسية.

13. **تساهم السياسات التي يساندها المشروع المقترح في تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في القضاء على الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام.** وتتضمن مصفوفة الإصلاح الخمسية الإصلاحات المتعلقة بتحسين استدامة المالية العامة من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام، وإدارة المخاطر على نحو أفضل، الأمر الذي سيدعم تحقيق الأهداف المالية العامة، وخفض تكاليف أنشطة الأعمال، وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق، وتحسين الإنتاجية؛ وإنشاء أسواق عمل مرنة ومتكاملة، وتحسين كفاءة المساعدات الاجتماعية، مما يسمح لمزيد من الأردنيين بالعمل والوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي.

ثانيًا. وصف المشروع

الهدف الإنمائي للمشروع

بيان الهدف الإنمائي للمشروع

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز تنسيق وتحقيق إصلاحات السياسات في الأردن مع التركيز على أجندة الإصلاح الخمسية.

المؤشرات على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع

- عدد الإصلاحات الإضافية التي نسقتها سكرتاريا الإصلاح في إطار مصفوفة الإصلاح
  - من بينها عدد من الإصلاحات المنفذة الإضافية التي تعود بالنفع على النساء في الأغلب الأعم
- نسبة المشروعات الاستثمارية التي وافقت عليها الحكومة الأردنية والمسجلة في السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية
- نسبة المشروعات الاستثمارية التي وافقت عليها الحكومة الأردنية والتي تستخدم إطار تقييم الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ب. مكونات المشروع

14. يتألف هذا المشروع من ثلاثة مكونات: (1) مساندة إدارة الإصلاح؛ و(2) تعزيز إطار ووظيفة الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ و(3) تعزيز إطار ووظيفة المشتريات العامة. وسيتم تنفيذ هذه المكونات على مراحل عندما يتاح التمويل. وتتكون المرحلة الأولى من مجموعة فرعية من الأنشطة ستتم تغطيتها بتمويل قدره 1.6 مليون دولار تم تخصيصها حاليًا لهذا المشروع من خلال "الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو الشامل والفرص الاقتصادية الذي يديره البنك الدولي"، بينما ستشمل المرحلة الثانية النطاق الكامل للأنشطة بقيمة إجمالية تبلغ 6.5 مليون دولار. ويوضح القسم التالي الأنشطة في إطار كل مكون، بما في ذلك المجموعة الفرعية للأنشطة في إطار المرحلة الأولى.

المكون 1. مساندة إدارة الإصلاح (3.8 مليون دولار)

المكون الفرعي 1.1: مساندة سكرتاريا الإصلاح (0.5 مليون دولار)

15. سيمول هذا المكون الفرعي مرحلة إنشاء سكرتاريا الإصلاح وعمليات السنة الأولى التي تقوم بها السكرتاريا. وسيساند هذا المشروع، على وجه التحديد، إنشاء وتفعيل سكرتاريا الإصلاح لتنسيق الإصلاحات وتنفيذها في إطار مصفوفة الإصلاح الخمسية وتقديم المساعدة الفنية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات، بما في ذلك دعم تكنولوجيا المعلومات وبناء القدرات. وستستهدف هذه المساندة على وجه التحديد توفير الموارد الكاملة للأمانة، ويشمل ذلك موظفين مؤهلين بدوام كامل، (على مستوى إدارة المشروع وموظفين فنيين) ومساندة المتابعة والتقييم (الرصد والتقييم) والاتصالات؛ وتقديم المساعدة الفنية إلى الحكومة الأردنية لمعالجة قضايا ضعف القدرات والنهوض بتنفيذ الإصلاحات؛ وتمويل تكاليف التشغيل المباشرة وغير

المباشرة الأخرى بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات واللوازم المكتبية والخدمات المهنية والسفر وما إلى ذلك. وبعد السنة الأولى، من المتوقع أن يقوم مانحون آخرون بتمويل سكرتاريا الإصلاح.

16. سيقع مقر سكرتاريا الإصلاح داخل وزارة التخطيط والتعاون الدولي وستشرف على تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية؛ وضمان تصميم الإصلاحات بالتشاور مع أصحاب المصلحة؛ ورفع تقارير إلى الحكومة الأردنية وشركاء التنمية بشأن التقدم المحرز؛ والتنسيق بين أجهزة ومؤسسات الحكومة الأردنية وشركاء التنمية لضمان تنفيذ برامج المانحين ومواءمتها مع الأولويات الوطنية. وإلى جانب ذلك، ستقوم سكرتاريا الإصلاح بالتنسيق مع أجهزة ومؤسسات حكومة الأردن وشركاء التنمية لإنتاج ونشر مواد المعلومات والاتصالات لإحاطة جميع الفئات المستهدفة بالتقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات وأهميتها، بما في ذلك القطاع الخاص والجمهور. وستضم أمانة الإصلاح عضوًا من فريق العمل، الذي بالإضافة إلى المهام الأساسية للسكرتاريا، سيكون مسؤولا عن تحقيق المساواة بين الجنسين (تمكين المرأة من أسباب القوة) كما سيساهم في المشاورات وتصميم الإصلاح والتنفيذ والتعاطي مع النهج المتباينة حسب الحاجة للوصول إلى النساء والشباب والشرائح المستهدفة الأخرى (انظر الإطار 1).

17. بالنظر إلى العدد الكبير من الأجهزة والمؤسسات الحكومية المشتركة في مصفوفة الإصلاح الخمسية، ستكون هناك حاجة إلى إنشاء آلية فعالة مشتركة بين الوزارات للإصلاحات لمساندة التنفيذ الفعال لمصفوفة الإصلاح الخمسية. وستنظم سكرتاريا الإصلاح هذه الآلية. وسترفع سكرتاريا الإصلاح تقارير مباشرة عن التقدم المحرز إلى وزير التخطيط والتعاون الدولي وإلى رئيس الوزراء. ويبين الملحق 2 الهيكل التنظيمي المقترح ومهام سكرتاريا الإصلاح.

المكون الفرعي 1.2. صندوق مساندة الإصلاح (3.3 مليون دولار)

18. سيكون مقر هذا الصندوق في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وسيقوم بتمويل المساعدة الفنية في الوقت المناسب لمساندة الوزارات والهيئات الحكومية المشاركة في تصميم وتنفيذ ومتابعة مصفوفة الإصلاح الخمسية. وتشمل المصروفات: الاستشاريين على المدى القصير والمدى الطويل، والتعاقد مع المقاولين، وشراء المعدات والأنظمة والخدمات اللازمة لتصميم وتنفيذ ومتابعة الإصلاحات.

19. تغطي المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع للمكون 1، التي سيتم تمويلها من الشريحة الأولى البالغة 1.6 مليون دولار، التكلفة الكاملة لأمانة الإصلاح البالغة 0.5 مليون دولار أمريكي، وستغطي المساعدة الفنية من خلال صندوق مساندة الإصلاح حتى مبلغ 0.2 مليون دولار.

المكون 2. تعزيز إطار ووظيفة الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (2.2 مليون دولار)

20. يساند هذا المكون تنمية نقاط القوة المؤسسية والإجرائية والقدرات في مجال الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال الأنشطة التالية (يوضح الملحق 2 معلومات مرجعية وتفاصيل هذه الأنشطة):

- وضع الإطار القانوني والمؤسسي للإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- إنشاء السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية في الأردن، والذي سيساهم في التخطيط الإستراتيجي للإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتابعة الأداء في هذا الشأن، ومواءمة دورة المشروع مع دورة الموازنة، وزيادة كفاءة وترشيد مشروعات حافظة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمشروعات الجاهزة للتنفيذ في إطار وظيفة الإدارة الاستثمارية للمشروعات. وبتوجيهات من البنك الدولي، ستقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاقد على السجل المركزي للمشروعات الاستثمارية وتطوير هذا السجل بوصفه نظامًا معياريًا لإدارة المعلومات على شبكة الإنترنت، وسيشمل حسابات فرعية لمشروعات الاستثمارات العامة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- بناء القدرات والمساعدة الفنية للوحدة المركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات المنشأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومديرية الشراكة بين القطاعين العام والخاص المنشأة في مكتب رئيس الوزراء والمعنية بالتخطيط الإستراتيجي وتقييم المشروعات وإدارة الأصول والإشراف على الإدارة الاستثمارية للمشروعات حسب كشوف النفقات والمصروفات، والتقييم والتدقيق اللاحق للمشروعات ومحافظ المشروعات.
- بناء القدرات والتدريب على الارتباطات المالية والالتزامات المحتملة.
- إعداد وتفعيل صندوق تنمية المشروعات في مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص: وسيمول هذا الصندوق دراسات الجدوى الفنية والخدمات الاستشارية لمعاملات وصفقات مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمشروعات المقترحة في إطار هذه الشراكة. وسيدعم هذا المشروع إنشاء صندوق تنمية المشروعات وإضفاء الطابع المؤسسي عليه من خلال وضع الإطار القانوني له، ووضع خطة عمل ودليل للإجراءات بالإضافة إلى إعداد نماذج مذكرات تصور المشروع.

21. **تغطي المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع للمكون 2**، التي سيتم تمويلها من الشريحة الأولى البالغة 1.6 مليون دولار، الأنشطة التالية التي تصل قيمتها إلى 0.5 مليون دولار:

- وضع الإطار القانوني والمؤسسي للإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- إنشاء السجل الأردني للمشروعات الاستثمارية.
- بناء القدرات والمساعدة الفنية للوحدة المركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات المنشأة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ومديرية الشراكة بين القطاعين العام والخاص المنشأة في مكتب رئيس الوزراء.
- بناء القدرات والتدريب على الارتباطات المالية والالتزامات المحتملة.
- إعداد وتفعيل صندوق تنمية المشروعات في مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المكون 3. تعزيز إطار ووظيفة المشتريات العامة (0.5 مليون دولار)

22. يهدف هذا المكون إلى متابعة جهود الحكومة الأردنية لتحديث المشتريات العامة. كما سيساند تعزيز الإطار القانوني والبنية التحتية بما في ذلك نظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت في الأردن المنشأ حديثًا من خلال المساعدة الفنية التي تشمل (أ) القيام بأعمال التدقيق وإعادة الهندسة الضرورية لنظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت لتلبية متطلبات تأمين البرمجيات والأجهزة؛ و(2) تعزيز النظام وتطوير وظائف دورة المشتريات. وبموجب اللائحة الموحدة للمشتريات، يكون استخدام نظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت في الأردن إلزاميًا لجهات الشراء المركزية الثلاث التي تبنته منذ فبراير/شباط 2019.

23. قامت حكومة الأردن والبنك الدولي بتحديد عدد من التحسينات والوظائف المهمة على مدى دورة المشتريات بأكملها. وسيدعم هذا المكون الحكومة الأردنية لتنفيذ خطة العمل للتوسع في وظائف وخصائص نظام المشتريات الإلكترونية العامة وتعميمهما، من خلال أنشطة المساعدة الفنية التالية.

- التدقيق الأمني وإعادة الهندسة الضرورية لنظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت في الأردن لاستيفاء متطلبات تأمين البرمجيات والأجهزة.
- تحسينات النظام وتطوير الوظائف على مدى دورة المشتريات بأكملها، وعلى وجه التحديد، تبسيط عملية التسجيل عبر الإنترنت لمقدمي العروض والعطاءات وجهات الشراء، وإدارة العقود وإدارة أداء الموردين والمدفوعات الإلكترونية والضمانات الإلكترونية والمراجعات الإدارية (مثل إدارة الشكاوى) وأساليب المشتريات العامة الجديدة، مثل تقديم العطاءات إلكترونياً، والاتفاقيات الإطارية، والكتالوجات الإلكترونية.

24. يقود هذا المكونَ وزارة التخطيط والتعاون الدولي. ولأسباب تتعلق بالكفاءة، ستقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتفويض تنفيذ أنشطة المشتريات الإلكترونية إلى إدارة المشتريات العامة لضمان التفعيل المستمر لمنصة الشراء الإلكتروني (نظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت في الأردن).

25. تغطي المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع للمكون 3، التي سيتم تمويلها من الشريحة الأولى البالغة 1.6 مليون دولار، الأنشطة التالية بقيمة تصل إلى 0.4 مليون دولار:

- التدقيق الأمني وإعادة الهندسة الضرورية لنظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت في الأردن لاستيفاء متطلبات التأمين.
- تحسينات النظام وتطوير وظائف دورة المشتريات.

ج. المستفيدون من المشروع

26. ستعود فائدة هذا المشروع على الحكومة الأردنية في المقام الأول من خلال تحسين تصميم الإصلاح والتنسيق والتنفيذ وقدرات الرصد

الإطار 1: الإصلاحات التي تراعي الفوارق بين الجنسين في مصفوفة الإصلاح الخمسية

يمثل نوع الجنس بعدًا أساسياً في مصفوفة الإصلاح والسمات البارزة فيها. وهناك بعض الإصلاحات المدرجة في المصفوفة والتي قامت سكرتاريا الإصلاح بدور تنسيقي بشأنها وستواصل القيام بهذا الدور، وتتمثل هذه الإصلاحات في التدابير المتعلقة بتبسيط الإطار التنظيمي لمرافق رعاية الطفل، وإدخال شرط يراعي الفوارق بين الجنسين في خدمات رعاية الطفل التي تُقدم برعاية الشركات، وتطبيق مدونات قواعد السلوك في وسائل النقل العام ومكان العمل لتحديد السلوك غير المقبول ضد المرأة والعقوبات الرادعة، وساعات العمل الأكثر مرونة أو إزالة القيود المفروضة على النساء العاملات في قطاعات محددة.

وحتى يتسنى ضمان بقاء تمكين المرأة عنصراً قوياً في مصفوفة الإصلاح، ستوظف سكرتاريا الإصلاح أخصائيا في شؤون المساواة بين الجنسين متخصصا في قضايا العمل ليكون ضمن فريق العمل الأساسي. وسيقوم أخصائي شؤون المساواة بين الجنسين بالعمل فيما بين الوزارات والهيئات (مثل وزارة العمل ووزارة النقل) في مجال الإصلاحات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وسيضمن التنسيق والتكامل عبر مصفوفة الإصلاح. وستشمل المهام والأنشطة المحددة المناطة بهذا الأخصائي، على سبيل المثال لا الحصر، قيادة تنسيق الاجتماعات وأنشطة المتابعة مع أصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بتنفيذ إطار تعليمات السلامة والصحة المهنية ومدونات السلوك وغيرها من الإصلاحات المحددة (بما في ذلك التنسيق مع منظمة العمل الدولية، وتسهيل مشاركة القطاع الخاص، وما إلى ذلك)؛ والتأكد من أن أعمال متابعة جميع الإصلاحات تتضمن بيانات ومؤشرات مصنفة حسب نوع الجنس، حسب الاقتضاء؛ ودعم التواصل مع برامج المساواة بين الجنسين الأخرى ذات الصلة لضمان تحقيق تضافر الجهود (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وصندوق المساواة بين الجنسين في بلدان المشرق العربي، إلخ)؛ وضمان أن الاتصالات ذات الصلة بسكرتاري الإصلاح تستهدف على نحو كاف من النساء والرجال؛ مع تحديد النتائج التي كان لها أثر محدد على النساء وتعميمها.

والمتابعة والتقييم. وستعمل الإصلاحات، بدورها، على تحقيق منافع للاقتصاد الأردني على نطاق واسع، مع التركيز على الفقراء والمستضعفين والشرائح الأولى بالرعاية عندما يتعلق الأمر بالإصلاحات المتعلقة بصندوق المعونة الوطني. وستستفيد النساء أيضًا من الإصلاحات التي تركز على المساواة بين الجنسين، مثل تلك المتعلقة بتحسين الفرص الاقتصادية للمرأة، وتحسين خدمات رعاية الطفل وخدمات النقل في الأردن. وهناك العديد من الدراسات التي قام بها البنك الدولي والتي عملت على إثراء عمليات الإصلاح بالمعلومات اللازمة[54] .

مشاركة المواطنين في مصفوفة الإصلاح الخمسية

27. حتى يتسنى ضمان المشاركة الملائمة لأصحاب المصلحة في تنفيذ مصفوفة الإصلاح، أعدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خطة إشراك أصحاب المصلحة التي تحدد التزاماتها فيما يتعلق بالحوار بين القطاعين العام والخاص. ولضمان تنفيذ كل إصلاح رئيسي، ستضمن سكرتاريا الإصلاح إجراء عملية تشاور مناسبة، تشمل أصحاب المصلحة المعنيين، وتقودها الوزارات والهيئات المختصة.

28. يوجد حاليًا تسع ركائز للإصلاحات في مصفوفة الإصلاح. وسيقوم المشروع بتنظيم المشاركة المباشرة لأصحاب المصلحة الرئيسيين لإيجاد فرص ملموسة وعملية من أجل الحوار. كما سيعمل على إنشاء "منصة حوار" شاملة للتشاور مع أصحاب المصلحة بشأن الإصلاحات. ومن شأن وجود منصة الحوار المشار إليها تشكيل مجموعات عمل متفرغة للعمل انطلاقًا من ركائز الإصلاح. وستقوم أمانة الإصلاح بالتعاون مع الوزارات التنفيذية بمساندة تنظيم المشاورات مع أصحاب المصلحة وتغطية هذه المشاورات والإجراءات ذات الصلة. كما ستكون، من بين مهام أخرى، مسؤولة عن إدارة مشاركة جميع أصحاب المصلحة في إطار منصة الحوار الخاصة بهذا المشروع، وإدارة آلية التظلم، وبرنامج مشاركة المواطن.

29. في هذا الصدد، ستكون مدونة ممارسات الحوكمة بشأن السياسات والأدوات التشريعية في الإدارات الحكومية الصادرة مؤخرًا (أبريل/نيسان 2018) إطارًا توجيهيًا جيدًا لعملية إشراك أصحاب المصلحة. وحتى يتسنى الامتثال لهذا المدونة، يجب اتخاذ الخطوات التالية في عملية إصدار القوانين واللوائح والتعليمات والقرارات: سيتم نشر مسودة اللوائح على موقع الوزارة أو الهيئة المعنية على شبكة الإنترنت لإجراء مشاورات مع الجمهور (60 يومًا للقوانين و 30 يومًا للوائح الداخلية، و15 يومًا للتعليمات، و7 أيام للقرارات)؛ ويجب نشر مصفوفة من الردود على التعليقات الواردة؛ وسيتم نشر النسخة التي تم اعتمادها في الجريدة الرسمية وعلى موقع الوزارة على شبكة الإنترنت، وسيتأخر دخولها حيز

[4] البنك الدولي 2018. فهم كيف أن الأعراف الخاصة بالفوارق بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تؤثر على نواتج تشغيل النساء.

[5] البنك الدولي 2019. تحسين الفرص الاقتصادية للنساء: اختيار نقاط دخول لحوار السياسات والإجراءات التدخلية الخاصة بالعمليات.

النفاذ، اعتمادًا على مستوى التنظيم. وفي نهاية المطاف، ينبغي إجراء تقييم للأثر التنظيمي لتقدير الأثر الاقتصادي للسياسات واللوائح.

د. سلسلة النتائج

السياق العام	المكون	المخرجات	النواتج	الهدف الإنمائي للمشروع
أجندة الإصلاح لدى الحكومة الأردنية تحتاج إلى التنسيق والمتابعة.	مساندة سكرتاريا الإصلاح	• تشكيل فريق عمل مكون من 10 موظفين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. • محاضر المشاورات واجتماعات التنسيق. • مؤشر رصد ومتابعة الإصلاحات.	تصميم وتنسيق وتنفيذ إصلاحات السياسات على نحو فعال.	تعزيز تنسيق وتحقيق إصلاحات السياسات في الأردن مع التركيز على أجندة الإصلاح الخمسية.
الوزارات والهيئات التي تحتاج إلى الخبرة لتنفيذ الإصلاحات	صندوق مساندة الإصلاح	• الخبراء المعينون من جانب العديد من الوزارات والهيئات. • القوانين واللوائح التنفيذية والتنظيمية		
الحاجة إلى تحديث وظائف إدارة الاستثمارات العامة/الإدارة الاستثمارية للمشروعات ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	تعزيز إطار ووظيفة الإدارة الاستثمارية للمشروعات – مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	• التعاقد على إنشاء السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية وتفعليه. • قوانين جديدة ولوائح ودليل إجراءات ونماذج مذكرات تصور المشروع. • إنشاء صندوق تنمية المشروعات وتفعيله.	تحسين كفاءة وشفافية إطار ووظائف المشتريات العامة وإدارة الاستثمارات العامة والشراكة بين القطاعين العام والخاص.	
تحديث ورقمنة نظام المشتريات العامة.	تعزيز إطار ووظيفة المشتريات العامة	• إعادة هندسة عمليات أنشطة الأعمال والتدقيق الأمني لنظام المشتريات العامة الإلكترونية • تعزيز وظائف نظام المشتريات العامة الإلكترونية.		

هـ. دواعي مشاركة البنك الدولي ودور الشركاء

30. ساهم البنك الدولي في تصميم مصفوفة الإصلاح الخمسية من خلال العمل التحليلي والاستشاري. وبالإضافة إلى إدارة استخدام أموال الصندوق الاستئماني لمساندة جهود الإصلاح التي تبذلها الحكومة الأردنية، سيقدم البنك الدولي مساعدة فنية إلى الحكومة الأردنية لتكملة ومساندة أنشطة الحكومة في تصميم وتنسيق وتنفيذ ورصد ومتابعة مصفوفة الإصلاح الخمسية.

31. يتم تنسيق مشاركة الجهات المانحة من خلال الصندوق الاستئماني متعدد المانحين في إطار آليات تنسيق المانحين الأخرى. وفي 28 فبراير/شباط 2019، تم التوقيع على ترتيب من جانب إدارة التنمية الدولية ومجموعة البنك الدولي لغرض مشروع الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو الشامل والفرص الاقتصادية في الأردن (TF073270). ويتمثل هدف هذا الصندوق الائتماني في مساندة تنفيذ أجندة الإصلاح الخمسية في الأردن من خلال تقديم التحليلات والمساعدة الفنية ومساندة التنسيق. وستكون اللجنة التوجيهية للصندوق الائتماني بمثابة منصة تنسيق للجهات المانحة لمصفوفة الإصلاح الخمسية، وستكفل جوانب تضافر الجهود وستعمل على تجنب التكرار والتداخل بين مبادرات المانحين الآخرين ومصفوفة الإصلاح.

32. ستكون ترتيبات متابعة المشروع جزءاً من آلية حوكمة أوسع نطاقًا لتتبع التقدم المحرز في جهود الإصلاح الشاملة للحكومة. وحتى يتسنى الحفاظ على الزخم المحيط بأجندة الإصلاح الحكومية الموضحة في مصفوفة الإصلاح الخمسية وضمان المساندة المالية الثابتة من المجتمع الدولي، تعمل الحكومة والبنك الدولي وشركاء التنمية على إنشاء فريق العمل الأردني. وتم اعتماد فريق العمل الأردني بوصفه جزءًا من مؤتمر الأردن للنمو والفرص: تهدف مبادرة لندن 2019 إلى توفير منتدى مخصص للحوار الإستراتيجي وأعمال التنسيق والرصد والمتابعة بين الحكومة الأردنية والمؤسسات متعددة الأطراف والشركاء الثنائيين.

و. الدروس المستفادة والمجسَّدة في تصميم المشروع

33. تزخر الدراسات بالعديد من الدروس المستفادة المستقاة من وحدات تقديم الخدمات وإنجاز المشروعات ووحدات تنسيق الإصلاح في جميع أنحاء العالم، حيث حاول العديد من الحكومات إنشاء مثل هذه الهياكل. ويهدف هذا المشروع، في مرحلة إعداده وأيضًا أثناء تنفيذه ومن خلال المساندة المقدمة إلى سكرتاريا الإصلاح، إلى دمج خصائص وسمات محددة لضمان نجاح سكرتاريا الإصلاح. ومن خلال البناء على الدروس المستفادة من الخبرات والتجارب الدولية، ينبغي أن تكون سكرتاريا الإصلاح وحدة منفصلة مع تكليفها بما يلي: (1) التركيز على تحسين النتائج بحيث تقاس بالنواتج المحققة للمواطن في عدد محدود من المجالات ذات الأولوية؛ (2) التغلب على المعوقات عندما تُظهر أعمال الرصد والمتابعة أن التقدم يحيد عن المسار الصحيح؛ (3) بناء الفهم والقدرة على تعزيز العناصر الفاعلة الأساسية والنظم/العمليات[6]. وعلاوة على ذلك، يعتبر إضفاء الطابع المؤسسي على التعلم سمة من سمات النماذج الناجحة لتخطيط الإصلاح وتنفيذه[7]. وبالإضافة إلى هذا، وحتى يتسنى منع الازدواجية أو التخفيف من أعباء هذه الوحدات، لا ينبغي لهذه الوحدات: (1) أن تكون بديلًا لوظائف التخطيط أو السياسات في أي مكان آخر بالحكومة، (2) تشغيل أنظمة معقدة للرصد والمتابعة والتقييم - تتطلب وحدة تقديم الخدمات وإنجاز المشروعات إطارًا انتقائيًا للرصد والمتابعة ورفع التقارير مع زيادة تواتر هذه الأعمال، (3) التعامل مع عمليات الموازنة وقضايا إصلاح الخدمة المدنية. كما يجب أن تتجنب وحدات تنسيق الإصلاح المشار إليها عوامل الإخفاق التالية - كما هو مبين في الخبرات والتجارب الدولية: (1) محدودية الالتزام من جانب الجهة السياسية الراعية، (2) عدم تحديد نطاق العمل والأولويات على نحو جيد، (3) العمل في مواقع نائية بعيدًا عن الجهة السياسية الراعية، (4) النماذج كثيفة العمالة، (5) عدم توفر القدرات اللازمة والتأييد على مستوى الحكومة (6) عدم وجود إجراءات منتظمة لمراجعة العمليات وتصحيح الإخفاقات بوتيرة سريعة وتعميم قصص النجاح[8].

ثالثًا. ترتيبات التنفيذ

أ. الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ للمشروع

34. ستقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتنفيذ هذا المشروع، وستقوم بإسناد تنفيذ المكون 3 المتعلق بالمشتريات العامة إلى إدارة المشتريات العامة في وزارة المالية والتي قامت إدارة الإمدادات العامة بتعيينها من قبل. ويجب على كلتا الجهتين مراعاة العناية الواجبة في التعامل مع معاملات الشراء وستكونان مسؤولتين عن (أ) تنفيذ المشتريات، (ب) رصد ومتابعة وإدارة العقود، (ج) رفع التقارير إلى البنك الدولي بشأن الجوانب المالية والتعاقدية والفنية ذات الصلة.

35. **المكونان 1، و2.** ستكون وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي الجهة الوحيدة المتلقية للأموال والمنفذة لها بالنسبة لهذين المكونين. وسيكون مقر سكرتاريا الإصلاح في وزارة التخطيط والتعاون الدولي استمرارًا لوحدة إدارة المشروعات المركزية الحالية. وستقوم سكرتاريا الإصلاح بتنسيق تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية، بما في ذلك إدارة صندوق مساندة الإصلاح، والتعاقد على إنشاء السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية، والعمل التحضيري للإطار الجديد للإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويشمل ذلك تحديد مكونات إنشاء صندوق تنمية المشروعات.

36. **المكون 3.** على الرغم من أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ستتحمل المسؤولية الكاملة عن التنفيذ، فإنها ستفوض تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمشتريات الإلكترونية إلى إدارة المشتريات العامة لضمان التفعيل المستمر لمنصة الشراء الإلكتروني/نظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت في الأردن (JONEPS). وسيقدم البنك المساعدة الفنية لهذا المكون من خلال نافذة الصندوق الائتماني الذي يديره. وعلى إدارة المشتريات العامة مراعاة إعداد التقارير الدورية عن المعالم الرئيسية ومؤشرات إطار النتائج ورفعها إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ب. ترتيبات متابعة النتائج وتقييمها

37. تقع المسؤولية الشاملة عن متابعة ورصد تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية على عاتق وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وستكون الوزارة مسؤولة عن تنسيق التقدم المحرز في الإصلاحات التي ستنفذها الوزارات والهيئات المسؤولة عن تنفيذ البرنامج ورفع تقارير بذلك إلى رئيس الوزراء، ويشمل ذلك وزارة التجارة والصناعة والتموين، والوزارات والبلديات التي تصدر التراخيص المهنية والقطاعية، والبنك المركزي الأردني،

---

[6] دفع عجلة الأداء من خلال مركز وحدات تقديم الخدمات الحكومية. GET Note: مركز وحدات تقديم الخدمات الحكومية. البنك الدولي. 2010.

[7] C. Sabel; L. Jordan ـ العمل والتعلم والتواجد: بعض الدروس المستفادة من برنامج التحوّل الوطني في ماليزيا. ملحوظة من برنامج الصناعات التنافسية والابتكار. البنك الدولي. 2015.

[8] J. Gold ـ كيفية إنجاح وحدات تقديم الخدمات، معهد الحكومة، 2017.

والمؤسسة الأردنية لضمان القروض، وهيئة الاستثمار الأردنية، وهيئة المواصفات والمقاييس الأردنية، ووزارة النقل، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية، ووزارة العمل، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة العدل، ووزارة المالية، ومجلس الوزراء.

38. خلال فترة التنفيذ، سيقوم البنك الدولي بمهام إشرافية وتقديم المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات لمساندة تنفيذ ورصد ومتابعة برنامج الإصلاح.

39. ستكون ترتيبات متابعة المشروع جزءاً من آلية حوكمة أوسع نطاقًا لتتبع التقدم المحرز في جهود الإصلاح الشاملة للحكومة. وحتى يتسنى الحفاظ على قوة الدفع وهذا الزخم حول أجندة الإصلاح الحكومية الموضحة في مصفوفة الإصلاح الخمسية وضمان المساندة المالية الثابتة من المجتمع الدولي، أطلقت الحكومة فريق العمل الأردني. وتم اعتماد فريق العمل الأردني بوصفه جزءاً من مؤتمر الأردن للنمو والفرص: تهدف مبادرة لندن 2019 إلى توفير منتدى مخصص للحوار الإستراتيجي وأعمال التنسيق والرصد والمتابعة بين الحكومة الأردنية والمؤسسات متعددة الأطراف والشركاء الثنائيين.

ج. الاستدامة

40. يمول هذا المشروع إنشاء سكرتاريا إصلاح مزودة بعدد مناسب من الموظفين ذوي الكفاءة، واكتساب الخبرة لمساندة تنفيذ إصلاحات الحكومة الأردنية. ولما كان الأمر كذلك، يساهم هذا المشروع في بناء قدرات حكومة الأردن فيما يتعلق بإدارة الإصلاح وزيادة مسؤوليتها عن أجندة الإصلاح. وتمثل العملية التي جرى القيام بها والخبرة المكتسبة في التصميم (بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة)، وتنفيذ ورصد ومتابعة وتقييم الإصلاحات في إطار هذا المشروع، أساسًا جيدًا لجهود الإصلاح المستقبلية.

41. سيمول هذا المشروع سكرتاريا الإصلاح خلال السنة الأولى من وجوده. ومن المتوقع بعد ذلك أن تقوم بالتمويل جهة مانحة أخرى. ولضمان استدامة سكرتاريا الإصلاح على الرغم من التغير في مصدر التمويل، سيتم الاحتفاظ بجميع الوثائق التي قامت بإعدادها خلال السنة الأولى باتباع سياسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي الخاصة بالاحتفاظ بالوثائق، وتحويلها إلى الموظفين الجدد. وفي حال عدم قيام جهة تمويل أخرى بتمويل سكرتاريا الإصلاح بعد السنة الأولى، فسيقوم المشروع بإعادة تخصيص التمويل بين المكونات لضمان تمويلها.

رابعًا. ملخص التقييم المسبق للمشروع

أ. التحليل الفني والاقتصادي والمالي

42. يساند هذا المشروع تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية، ولما كان الأمر كذلك، فإنه يساهم في تحقيق أهدافها، بما في ذلك زيادة معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 2% في 2018 إلى 3.5% في 2022؛ وخلق 100 ألف وظيفة إضافية بحلول 2023 ؛ وخفض معدل الفقر من 14% في عام 2018 إلى 10% في 2023. [9]وستشمل هذه التطورات، إطارا أكثر قوة للاقتصاد الكلي والمالية العامة؛ وتحسين إدارة الاستثمارات العامة؛ وتحسين إدارة عملية الإصلاح؛ وكذلك تحسين بيئة أنشطة الأعمال وخفض تكلفة ممارسة الأعمال؛ وزيادة معدل تأسيس الشركات، وزيادة الصادرات (مضاعفة خط الأساس من 2018 إلى 2021)، والمزيد من الفرص الاقتصادية وفرص تمكين المرأة من أسباب القوة.

ب. الجوانب المالية والتعاقدية

(1) الإدارة المالية

43. أجرى البنك الدولي تقييماً لأنظمة الإدارة المالية بإدارة المشتريات العامة/وزارة المالية، وقام بتحديث هذه الأنظمة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وخلص التقييم إلى أنه مع تنفذ تدابير متفق عليها فإن ترتيبات الإدارة المالية المقترحة ستفي بالحد الأدنى من الشروط بموجب سياسة/توجيه البنك الخاص بتمويل المشروعات الاستثمارية فيما يتعلق بالإدارة المالية.

44. سيتم فتح حسابين مخصصين بالدولار الأمريكي في البنك المركزي الأردني، أحدهما لوزارة التخطيط والتعاون الدولي والآخر لإدارة المشتريات العامة. وسيقوم الجزء الأكبر من مدفوعات المشروع من الحسابين المخصصين بتمويل الخدمات الاستشارية، وشراء نظم المعلومات الإدارية المتعلقة بالسجل الوطني للمشروعات الاستثمارية وأنشطة بناء القدرات. وتسمح المنحة المقترحة بالتمويل بأثر رجعي بما لا يتجاوز 200

[9] المصدر: الإطار المنطقي للصندوق الاستئماني متعدد المانحين، والمؤشرات التقديرية للأثر، أغسطس/آب 2019.

ألف دولار للمدفوعات في أو بعد 1 سبتمبر/أيلول 2019.

45. على الرغم من تحمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي المسؤولية العامة عن التنفيذ، فإنها ستفوض تنفيذ الأنشطة المتعلقة بنظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت في الأردن إلى إدارة المشتريات العامة/وزارة المالية. وسيتولى فريق الشؤون المالية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وظائف الإدارة المالية، وعمل هذا الفريق على بناء معارف وخبرات قوية بسياسات وإجراءات البنك الدولي المتعلقة بالإدارة المالية، وسيتم تعيين محاسب غير متفرغ يتمتع بخبرة في إرشادات البنك الدولي المتعلقة بالإدارة المالية بإدارة المشتريات العامة بوزارة المالية.

46. سيكون هناك دليل تشغيل للمشروع مقبول لدى البنك الدولي، ويصف هذا الدليل أدوار ومسؤوليات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وإدارة المشتريات العامة/وزارة المالية فيما يتعلق بالإدارة المالية. وستكون وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولة عن إعداد التقارير المالية المرحلية ربع السنوية غير المدققة، والقوائم المالية السنوية للمشروع وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. وترفع وزارة التخطيط والتعاون الدولي التقارير المالية المرحلية إلى البنك الدولي خلال 45 يوماً بعد انتهاء الفترة المعنية. وسيكون ديوان المحاسبة الأردني (مراقب الحسابات) مسؤولاً عن تدقيق القوائم المالية السنوية للمشروع. وسيُطلب من ديوان المحاسبة الأردني أيضًا إبداء الرأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمشروع. وستمول حصيلة المنحة تكاليف أعمال التدقيق (المراجعة).

(2) التوريدات/المشتريات

47. لائحة التوريدات والتعاقدات/المشتريات المعمول بها: يطبق هذا المشروع "لائحة التوريدات والتعاقدات الخاصة بالبنك الدولي لمقترضي تمويل المشروعات الاستثمارية" الصادرة عن البنك الدولي في يوليو/تموز 2016، والمنقحة في أغسطس/آب 2018؛ و"الإرشادات الخاصة بمنع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشروعات التي تمولها قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو اعتمادات ومنح من المؤسسة الدولية للتنمية" الصادرة بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأول 2006، والمنقحة في يناير/كانون الثاني 2011 وفي 1 يوليو/تموز 2016.

48. تقييم قدرات التوريدات/المشتريات: أجرى البنك الدولي تقييماً لنظام المشتريات وقدرة الجهتين المتصورتين للمشروع، وهما وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وإدارة المشتريات العامة، وحدد المخاطر المذكورة في الملحق 1.

49. تعد مخاطر المشتريات/التوريدات/التعاقدات كبيرة بسبب العوامل التالية:

- موظفو المشتريات ليسوا على دراية بلائحة التوريدات الجديدة للبنك الدولي.
- يتمتع موظفو المشتريات في كلتا الجهتين بخبرة محدودة في شراء أنظمة وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات واختيار الشركات الاستشارية.
- يشمل المشروع العديد من الوزارات/أصحاب المصلحة.

50. يتم تخفيف المخاطر إلى "متوسطة" من خلال التدابير التالية: (1) استخدام خطة المشتريات لتجميع العقود بنظام الحزم وكأداة متابعة لإنجاز أنشطة المشتريات في الوقت المناسب؛ (2) إعداد قسم المشتريات في دليل عمليات المشروع؛ (3) الدعم المهني وبناء القدرات من جانب البنك الدولي، في المراحل الأولية من تنفيذ المشروع؛ (4) تعيين مسؤول مشتريات مؤهل وذو خبرة على دراية بلائحة وإرشادات البنك الدولي للمشتريات والتوريدات. ويعمل مسؤول المشتريات عن كثب مع موظفي المشتريات المعنيين بالوزارة؛ (5) الإعداد المسبق للشروط المرجعية للخدمات الاستشارية المطلوبة؛ (6) تعيين موظفين بعدد كافٍ ومؤهلات مقبولة للبنك الدولي ليكونوا مسؤولين عن تنفيذ المشروع؛ (7) ضمان التنسيق الفعال بين أصحاب المصلحة وتتبع ومتابعة ورصد التنفيذ على نحو مستمر؛ (8) ضرورة تشكيل لجنة فنية خاصة للتعامل الفعال مع أنشطة الشراء في كلتا الجهتين.

51. إستراتيجية التوريدات/المشتريات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية: لا ترى إستراتيجية التوريدات/المشتريات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية حاجة إلى تقييم متطور لسلسلة الإمداد للأسباب التالية: (1) الطبيعة البسيطة للأنشطة التي تتكون أساسًا من تعيين شركات استشارية، واستشاريين أفراد، وشراء السلع، و(2) العقود منخفضة القيمة. وتُصنف مخاطر العقود الفردية على أنها منخفضة، ويتم وضع هذه المخاطر في نموذج التوريدات (عمليات الاستحواذ التكتيكي)، كما أنها تخص بعض أعمال التطوير الخاصة بالبرمجيات لأغراض "التأمين الإستراتيجي" ومن غير المتوقع أن تواجه السوق تحديًا لتحديد الاستشاريين أو الموردين المناسبين.

ج. السياسات القانونية الخاصة بالعمليات

هل تم تفعيلها؟

المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية - منشور سياسة العمليات (OP 7.50)	لا
المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات (OP 7.60)	لا

د. الجوانب البيئية والاجتماعية

52. يعتبر تصنيف المخاطر الاجتماعية متوسطًا. وسيساند هذا المشروع إنشاء سكرتاريا الإصلاح وأنشطتها لتنسيق وتنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية والشريحتين الأولى والثانية من قرض تمويل سياسات التنمية لتحقيق النمو المنصف وخلق الوظائف. ولن يشمل المشروع أي أعمال مدنية، كما لن ينطوي على نزع ملكية الأراضي. وترتبط المخاطر الاجتماعية الرئيسية بالآثار الاجتماعية غير المباشرة للإصلاحات المنبثقة عن مصفوفة النمو الخمسية التي تقودها الوزارات التنفيذية كل فيما يخصها (بمساندة من سكرتاريا الإصلاح). وقد سبق للبنك الدولي أن قدم معلومات إيضاحية خدمت هذه الإصلاحات على نحو إستراتيجي من خلال قرض سياسة التنمية، كما يقدم مانحون آخرون المساعدة الفنية في العديد من مجالات الإصلاح. وعندما تساند سكرتاريا الإصلاح على نحو غير مباشر وضع أي إستراتيجية أو برنامج أو إطار قانوني، على سبيل المثال القانون أو اللوائح أو أي وثيقة ذات طبيعة مماثلة، سيتم دمج الجوانب الاجتماعية والبيئية من خلال تدابير مختلفة، مثل الشروط المرجعية للدراسات أو الإصلاحات، أو من خلال تقييم بيئي واجتماعي إستراتيجي حسب الاقتضاء، وفرص إشراك أصحاب المصلحة في هذه المسائل.

53. لن يساند هذا المشروع أي أعمال مدنية لأنه يهدف إلى تعزيز الإصلاحات الوطنية والقطاعية. وتم الانتهاء من إطار إشراك أصحاب المصلحة، وإجراءات إدارة العمالة، وخطة الالتزام البيئي والاجتماعي، والإفصاح عن ذلك في 19 سبتمبر/أيلول 2019 من جانب البنك وفي 30 أكتوبر/تشرين الأول 2019 من جانب وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وتم إعداد إجراءات إدارة العمالة باتباع الأحكام ذات الصلة من القوانين المحلية وبما يتوافق مع المعيار البيئي والاجتماعي 2 . بالإضافة إلى ذلك، يتضمن المشروع مكونًا يدعم إطارًا قانونيًا جديدًا لاستثمارات مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويشمل ذلك تفعيل صندوق تنمية المشروعات.

54. وفقًا للإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، فإن هذا المشروع ينطوي على مخاطر بيئية "منخفضة" حيث من المتوقع ألا يكون للأنشطة التي يساندها هذا المشروع أي آثار بيئية سلبية. ولن يمول المشروع أي أعمال مدنية أو إنشاءات، لكن مكونات المشروع ستدعم أنواعاً من الإجراءات التدخلية "الميسرة": (أ) تمويل سكرتاريا الإصلاح الكائنة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ (ب) تمويل أنشطة إكساب الخبرات وبناء القدرات للوزارات والجهات المختصة المشاركة في برنامج الإصلاح؛ (ج) تعزيز إطار ووظيفة الإدارة الاستثمارية للمشروعات ــ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ (د) تعزيز إطار ووظيفة المشتريات العامة. وأثناء مرحلة التنفيذ، وحتى يتسنى مساندة تطوير ووضع الإستراتيجية أو البرنامج أو الإطار القانوني، على سبيل المثال القانون أو اللوائح الداخلية، يجب دمج الجوانب البيئية على نحو كاف من خلال إجراء تقييم بيئي واجتماعي إستراتيجي مناسب.

55. ستقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتنفيذ المشروع من خلال إنشاء سكرتاريا إصلاح جديدة في الوزارة. وستستفيد سكرتاريا الإصلاح من وحدة إدارة المشروعات الحالية في الأردن وموظفيها الحاليين، الذين لعبوا دوراً أساسياً في تنسيق تصميم مصفوفة الإصلاح الخمسية مع مؤسسات حكومة الأردن والبنك الدولي وشركاء التنمية. وسيكون هذا أول مشروع في سياق الإطار البيئي والاجتماعي تنفذه وزارة التخطيط والتعاون الدولي. ولما كان الأمر كذلك، ستضم هذه السكرتاريا خبيرًا مؤهلًا يعمل بدوام كامل (متفرغًا) متخصصًا في الشؤون البيئية والاجتماعية لضمان أن تكون الإجراءات التدخلية التي سيدعمها المشروع متوافقة مع الإطار البيئي والاجتماعي.

خامسًا. دائرة معالجة المظالم

56. يمكن للمجتمعات المحلية والأفراد الذين يعتقدون أنهم تضرروا من أحد المشروعات التي يساندها البنك الدولي أن يتقدموا بشكاواهم إلى الآليات القائمة حاليا لمعالجة المظالم على مستوى المشروع أو إلى دائرة معالجة المظالم في البنك الدولي. وتكفل دائرة معالجة المظالم مراجعة الشكاوى فور تلقيها بغرض معالجة المخاوف والشواغل المتصلة بالمشروع. كما يمكن للمجتمعات المحلية والأفراد المتضررين من المشروع أن يرفعوا شكاواهم إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي، والتي بدورها تقرر ما إذا كان قد حدث ضرر - أو يمكن أن يحدث - نتيجة لعدم التزام البنك بسياساته وإجراءاته. ويجوز رفع الشكاوى في أي وقت بعد أن يتم لفت انتباه البنك الدولي مباشرة إلى هذه المخاوف، وإعطاء الفرصة لجهاز إدارته للرد عليها. للمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك، يرجى زيارة الموقع: http://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services/grievance-redress-service. وللمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة الموقع: www.inspectionpanel.org.

57. لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي آلية مطبقة لتلقي التظلمات وتحقيق العدل والإنصاف. وهي متصلة بمنصة إلكترونية للحكومة المركزية تم تشغيلها مؤخرًا تسمى "في خدمتك"، وهذه المنصة تكتسب زخماً. ويمكن الوصول إلى المستفيدين من خلال مجموعة متنوعة من القنوات. ويتم تلقي حوالي 45 شكوى في السنة ومعالجتها باستخدام إجراءات التشغيل القياسية.

سادسًا. المخاطر الرئيسية

58. **يعد التصنيف العام للمخاطر كبيرًا.** وفيما يلي تفاصيل المخاطر الرئيسية المصنفة بوصفها عالية أو كبيرة مع تدابير التخفيف.

59. **تتسم المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة بأنها كبيرة.** وتكمن المخاطر الرئيسية في ضمان التمويل المستدام من جانب المانحين، ويمكن أن يكون هذا التمويل محفوفًا بالمخاطر لا سيما فيما يتعلق بتحقيق استدامة سكرتاريا الإصلاح ومصفوفة الإصلاح. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر المخاطر الجيوسياسية (الجغرافية السياسية) على تمويل المساعدة الفنية، مما يقوض تنفيذ برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو وتيرة الإصلاحات الأخرى. ولتخفيف هذه المخاطر، سيلعب البنك الدولي دورًا رئيسيًا في تنظيم الاجتماعات لضمان التزام المانحين على نحو مستمر ببرنامج الإصلاح في الأردن.

60. **تُعتبر مخاطر الاقتصاد الكلي مرتفعة.**[10] وأكدت المؤشرات الاقتصادية لعام 2018 أثر تباطؤ إجراءات ضبط الأوضاع والصدمات على مواطن الضعف في الاقتصاد الكلي من خلال الاختلالات الخارجية والداخلية الكبيرة التي ولّدت احتياجات تمويل خارجية كبيرة. وهناك ثلاثة مخاطر حرجة للاقتصاد الكلي تتعلق بما يلي: مزيد من الاستنزاف للمالية العامة من قطاع الطاقة (لا سيما بالنظر إلى ارتفاع تكلفة مدخلات/مستلزمات الطاقة على المدى المتوسط)، وضعف الأداء في إدارة الإيرادات، ونقص التمويل الخارجي المحتمل الذي يستند إليه إطار الاقتصاد الكلي. وتشمل تدابير التخفيف من هذه المخاطر تدابير إضافية لتحقيق وفورات أو تعديل التعريفات، على النحو الوارد في خارطة الطريق المعتمدة من مجلس الوزراء للاستدامة المالية لقطاع الكهرباء، وتدابير المالية العامة الإضافية المتفق عليها بالفعل مع صندوق النقد الدولي (تسريع إصلاحات الضريبة العامة على المبيعات وإخضاع مشتقات النفط للضرائب). وتشمل تدابير التمويل الخارجي استمرار الأداء في تنفيذ الإصلاح لدعم مصداقية الحكومة في الوصول إلى الجهات المانحة.

61. **تُصنَّف المخاطر المتصلة بالتصميم الفني والقدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة على أنها كبيرة.** وستكون القدرة الفنية على تصميم وتنسيق وتنفيذ ورصد ومتابعة الإصلاحات هي مفتاح نجاح برنامج الإصلاح. وسيتطلب ذلك اللجوء إلى الخبرة الكافية، ووجود سكرتاريا إصلاح مختصة مزودة بما يكفي من موظفين وأدوات للرصد والمتابعة والتقييم، وآليات تشاور قوية، وتواصل على نحو متميز بين الجهات الحكومية والهيئات المختصة، ومستوى جديد من التواصل مع المجتمع المدني حول غرض الإصلاحات وما يلفها من مخاطر. وحتى يتسنى التخفيف من هذه المخاطر، سيركز المشروع على تعزيز قدرة التنسيق والمراقبة بين الهيئات المختصة ومتابعة برنامج بناء قدرات الحكومة الأردنية من خلال توفير الموارد اللازمة لسكرتاريا الإصلاح. وإضافة إلى ذلك، ستضم سكرتاريا الإصلاح موظفين يتمتعون بالمهارات الفنية المطلوبة (ومن بينهم أخصائي في شؤون المساواة بين الجنسين) وآليات قوية للرصد والمتابعة والتقييم تركز على النتائج. وسيوفر المشروع أيضًا التمويل للخبرات المطلوبة في الوقت المناسب من خلال صندوق مساندة الإصلاح لدعم تصميم الإصلاحات وتنفيذها.

62. **تعتبر مخاطر أصحاب المصلحة كبيرة.** وسيكون التزام المواطن ببرنامج الإصلاح الذي يستغرق 5 سنوات هو مفتاح نجاحه. وحتى يتسنى التخفيف من هذه المخاطر، ستقوم سكرتاريا الإصلاح بتضمين المشاورات والحوار بين القطاعين العام والخاص في تصميم الإصلاح وتطوير وظيفة اتصال وتواصل قوية لإحاطة الجمهور بوضوح بعملية الإصلاح والمنافع المتأتية منها.

[10] يأخذ هذا القسم كثيرًا من قسم السياق في مشروع القرض الثاني الخاص بتمويل سياسات التنمية (P168130).

سابعًا. إطار النتائج ومتابعتها

إطار النتائج
البلد: الأردن
تعزيز إدارة الإصلاح في الأردن

الهدف الإنمائي للمشروع

تعزيز تنسيق وتحقيق إصلاحات السياسات في الأردن مع التركيز على أجندة الإصلاح الخمسية.

مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع

اسم المؤشر	المؤشر المترابط بالصرف	خط الأساس	المستهدف النهائي
تعزيز التنسيق وتحقيق الإصلاحات في مجال السياسات			
عدد الإصلاحات الإضافية التي نسقتها أمانة الإصلاح في إطار مصفوفة الإصلاح (العدد)		0.00	15.00
من بينها عدد من الإصلاحات المنفذة الإضافية التي تعود بالنفع على النساء في الأغلب الأعم (العدد)		0.00	3.00
نسبة المشروعات الاستثمارية التي وافقت عليها الحكومة الأردنية والمسجلة في السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية (النسبة)		0.00	100.00
نسبة المشروعات الاستثمارية التي وافقت عليها الحكومة الأردنية والتي تستخدم إطار تقييم الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشرعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (النسبة)		0.00	100.00

مؤشرات النتائج الوسيطة حسب المكونات

اسم المؤشر	المؤشر المرتبط بالصرف	خط الأساس	المستهدف النهائي
1. مساندة إدارة الإصلاح			
تأسيس أمانة الإصلاح بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ويضم فريق العمل الخاص بها 10 أفراد على الأقل (نعم/لا)		لا	نعم
عدد الوزارات أو الجهات التي يساندها صندوق مساندة الإصلاح (العدد)		0.00	5.00
عدد المشاورات الإضافية التي عقدت بشأن الركائز التسع لمصفوفة الإصلاح الخمسية (العدد)		0.00	20.00
2. تعزيز إطار ووظيفة الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص			
إنشاء وتفعيل السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية (نعم/لا)		لا	نعم
عدد موظفي الحكومة الأردنية المدربين والمعتمدين في الوظائف الأصلية للإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (العدد)		0.00	10.00
إرشادات تقييم مخاطر المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية (نعم / لا)		لا	نعم
إرشادات مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المنقحة التي تم إعدادها والموافقة عليها (نعم / لا)		لا	نعم
نماذج مذكرات تصور المشروع الموحدة لمشروعات الاستثمارات العامة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التى تم إعدادها (نعم/لا)		لا	نعم
إنشاء صندوق تنمية المشروعات وتفعيله (نعم/لا)		لا	نعم
3. تعزيز إطار ووظيفة المشتريات العامة			
نسبة نتائج ترسية عقود المشتريات العامة التي يتم نشرها على الإنترنت (النسبة)		0.00	100.00
إضافة وحدتين جديدتين للشراء الإلكتروني في سنة واحدة (نعم/لا)		لا	نعم
عدد المستخدمين الإضافيين المدربين على نظام الشراء الإلكتروني في الأردن (العدد)		0.00	5,000.00
عدد الشركات المسجلة في نظام الشراء الإلكتروني (العدد)		1,250.00	5,000.00
النسبة المئوية للشركات التي تشعر بالرضا عن سهولة استخدام عمليات الشراء الإلكتروني (النسبة)		0.00	60.00

خطة المتابعة والتقييم: مؤشرات الأهداف الإنمائية للمشروع					
اسم المؤشر	التعريف/الوصف	معدل التواتر	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	مسؤولية جمع البيانات
عدد الإصلاحات الإضافية التي نسقتها أمانة الإصلاح في إطار مصفوفة الإصلاح	عدد الإصلاحات التي تنطوي على تغييرات قانونية أو تنظيمية أو إجرائية	مرتان في السنة	أمانة الإصلاح	تقارير ربع سنوية أو نصف سنوية لأمانة الإصلاح	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
من بينها عدد من الإصلاحات المنفذة الإضافية التي تعود بالنفع على النساء في الأغلب الأعم	عدد الإصلاحات التي تنطوي على تغييرات قانونية أو تنظيمية أو إجرائية تفيد وتستهدف تمكين المرأة من أسباب القوة	مرتان في السنة	أمانة الإصلاح	تقارير ربع سنوية أو نصف سنوية لأمانة الإصلاح	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
نسبة المشروعات الاستثمارية التي وافقت عليها الحكومة الأردنية والمسجلة في السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية	النسبة المئوية للمشروعات الاستثمارية التي وافقت عليها الحكومة الأردنية والمسجلة في السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية	مرتان في السنة	الوحدة المركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات ووحدة/مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	تقوم الوحدة المركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات ومديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بحفظ سجل للمشروعات المسجلة أو غير المسجلة بالسجل الوطني للمشروعات الاستثمارية.	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
نسبة المشروعات الاستثمارية التي وافقت عليها الحكومة الأردنية والتي تستخدم إطار تقييم الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشرعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	النسبة المئوية للمشروعات الاستثمارية التي وافقت عليها الحكومة الأردنية والتي تباشرها وحدة الإدارة الاستثمارية للمشروعات وتخضع للإطار التقييمي لمشروعات الاستثمارات العامة، وتخضع لمديرية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعمليتها الجديدة	مرتان في السنة	الوحدة المركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات ووحدة/مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	تقوم الوحدة المركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات ومديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بحفظ سجل للمشروعات التي باشرتها أو لم تباشرها الوحدة أو المديرية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي

خطة الرصد والتقييم: مؤشرات النتائج الوسيطة					
اسم المؤشر	التعريف/الوصف	معدل التواتر	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	مسؤولية جمع البيانات
تأسيس أمانة الإصلاح بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ويضم فريق العمل الخاص بها 10 أفراد على الأقل	تم إنشاء وحدة مسؤولة عن تنسيق الإصلاح بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وتضم 10 أعضاء	مرة واحدة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	لا ينطبق	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
عدد الوزارات أو الجهات التي يساندها صندوق مساندة الإصلاح	الوزارات والهيئات العامة في الأردن المستفيدة من الخبرة الممولة من صندوق مساندة الإصلاح	مرتان في السنة	أمانة الإصلاح	تقارير ربع سنوية أو نصف سنوية لأمانة الإصلاح	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
عدد المشاورات الإضافية التي عقدت بشأن الركائز التسع لمصفوفة الإصلاح الخمسية	حوارات بين القطاعين العام والخاص ومشاورات أصحاب المصلحة المعنيين التي أجريت عند القيام بتصميم الإصلاح أو تنفيذه	مرتان في السنة	أمانة الإصلاح	تقارير ربع سنوية أو نصف سنوية لأمانة الإصلاح	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
إنشاء وتفعيل السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية	سيكون السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية في الأردن بمثابة نظام لإدارة المعلومات على شبكة الإنترنت يقوم بجمع وتخزين وإنتاج تقارير عن البيانات المتعلقة بدورة حياة المشروعات الاستثمارية العامة بأكملها.	مرة واحدة	وحدة الإدارة الاستثمارية للمشروعات (إدارة الاستثمارات العامة)	لا ينطبق	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
عدد موظفي الحكومة الأردنية المدربين والمعتمدين في الوظائف الأصلية للإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	سيتم تدريب الموظفين الأساسيين بالوحدة المركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات ومديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على اختيار المشروعات وتحديد الأولويات ذات الصلة وإجراء تقييمات الجدوى المالية والاقتصادية	مرتان في السنة	الوحدة المركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات ووحدة/مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	تقوم الوحدة المركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات ومديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بحفظ سجل بأعمال التدريب التي تمت إدارتها ويضم هذا السجل أسماء المشاركين ومسمياتهم الوظيفية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
إرشادات تقييم مخاطر المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية	نموذج لإعداد تقرير ارتباطات المالية العامة والالتزامات المحتملة	مرة واحدة	وزارة المالية	لا ينطبق	وزارة التخطيط والتعاون الدولي

	مدعوم بمبادئ توجيهية وإرشادات توضح بالتفصيل المنهجيات والتحليلات الأساسية لتعبئة النموذج المعد ووافق عليه وزير المالية				
إرشادات مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المنقحة التي تم إعدادها والموافقة عليها	الإرشادات المحدثة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم إعدادها استنادًا إلى سياسة الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والقانون الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي توضح بالتفصيل كيفية تنفيذ الخطوات المختلفة لدورة حياة مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وضرورة قيام مجموعة العمل الفني التي قام رئيس الوزراء بتشكيلها بالموافقة على إرشادات الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	مرة واحدة	وحدة/مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	لا ينطبق	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
نماذج مذكرات تصور المشروع الموحدة لمشروعات الاستثمارات العامة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم إعدادها	مذكرات موحدة لتصور المشروع للاستثمارات العامة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يتم إعدادها، وتكون بمثابة نقطة بداية لتقديم المعلومات في السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية وتحديد أكواد المشروعات. وضرورة قيام مجموعة العمل الفني التي قام رئيس الوزراء بتشكيلها بالموافقة على مذكرات تصور المشروع هذه	مرة واحدة	الوحدة المركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات ووحدة/مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	لا ينطبق	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
إنشاء صندوق تنمية المشروعات وتفعيله	سيكون صندوق تنمية المشروعات حسابًا مخصصًا للحكومة ويحظى بالحماية والتحوط في الوقت نفسه،	مرة واحدة	وحدة/مديرية مشروعات الشراكة بين	لا ينطبق	وزارة التخطيط والتعاون الدولي

	وسيكون الغرض منه مساعدة جهات التعاقد على سداد تكاليف بناء القدرات والخبرة الفنية ومستشاري المعاملات اللازمين لاختيار وإعداد ومتابعة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المرغوب فيها اقتصاديًا، والتي تعطي قيمة مقابل المال وتتسم بأنها ميسورة التكلفة من منظور المالية العامة (بحسب تقييمها في إطار الإدارة الاستثمارية للمشرعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص)		القطاعين العام والخاص		
نسبة نتائج ترسية عقود المشتريات العامة التي يتم نشرها على الإنترنت	نسبة نشر ترسية العقود على الإنترنت	مرتان في السنة	تقارير نظام الشراء الإلكتروني في الأردن	ستقوم مديرية المناقصات العامة وإدارة المشترات العامة بضمان حفظ سجل يشمل جميع العقود التي تمت ترسيتها. وسيتم استخدام نظام الشراء الإلكتروني في الأردن للتأكيد على نسبة العقود المنشورة على الإنترنت بالمقارنة بإجمالي العقود التي تمت ترسيتها	مديرية المناقصات العامة وإدارة المشترات العامة
إضافة وحدتين جديدتين للشراء الإلكتروني في سنة واحدة	حددت "إستراتيجية نظام الشراء الإلكتروني في الأردن" التي اعتمدتها اللجنة التوجيهية لهذا النظام في 17 مارس/آذار 2019 وحدات التعزيز المطلوبة. ومن بين الوحدات الأساسية، من الضروري إضافة وحدتين على الأقل إلى الوحدات الحالية	مرة واحدة	نظام الشراء الإلكتروني في الأردن	لا ينطبق	إدارة المشتريات العامة
عدد المستخدمين الإضافيين المدربين على نظام الشراء الإلكتروني في الأردن	تقديم حزمة تدريبية للمستخدمين الجدد لنظام الشراء الإلكتروني في الأردن مع تقديم دورات رفع	مرتان في السنة	إدارة المشتريات العامة	ستقوم إدارة المشتريات العامة بحفظ سجل بجميع الدورات التدريبية التي تم تقديمها	إدارة المشتريات العامة

	مستوى على الخصائص الجديدة لهذا النظام				
عدد الشركات المسجلة في نظام الشراء الإلكتروني في الأردن	المستخدمون هم شركات القطاع الخاص، وجهات الشراء والتعاقد في القطاع العام والموظفون العموميون، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، إلخ المسجلون لدى نظام الشراء الإلكتروني في الأردن ولا يكون النظام قابلًا للتشغيل إلا في حالة وجود عدد كاف من المستخدمين.	مرتان في السنة	نظام الشراء الإلكتروني في الأردن	التقارير المستخرجة من نظام الشراء الإلكتروني في الأردن عن عدد المستخدمين	إدارة المشتريات العامة
النسبة المئوية للشركات التي تشعر بالرضا عن سهولة استخدام عمليات الشراء الإلكتروني	يتم إطلاق مسوحات استطلاعية قصيرة منهجية وبصورة دورية عند كل استخدام لنظام الشراء الإلكتروني في الأردن، للاستعلام عن الرضا عن جودة الخدمة ومدى سهولتها بالنسبة للمستخدمين	مرتان في السنة	نظام الشراء الإلكتروني في الأردن	تقارير نظام الشراء الإلكتروني في الأردن	إدارة المشتريات العامة

الملحق 1: ترتيبات التنفيذ وخطة المساندة

البلد: الأردن
تعزيز إدارة الإصلاح في الأردن

المتابعة والتقييم والمساءلة

63. **تقع المسؤولية الشاملة عن متابعة ورصد تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية على عاتق وزارة التخطيط والتعاون الدولي.** وستكون الوزارة مسؤولة عن تنسيق التقدم المحرز في الإصلاحات التي ستنفذها الوزارات والهيئات المسؤولة عن تنفيذ البرنامج ورفع تقارير بذلك إلى رئيس الوزراء، ويشمل ذلك وزارة التجارة والصناعة والتموين، والوزارات والبلديات التي تصدر التراخيص المهنية والقطاعية، والبنك المركزي الأردني، والمؤسسة الأردنية لضمان القروض، وهيئة الاستثمار الأردنية، وهيئة المواصفات والمقاييس الأردنية، ووزارة النقل، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية، ووزارة العمل، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة العدل، ووزارة المالية، ومجلس الوزراء.

64. **خلال فترة التنفيذ، سيقوم البنك الدولي بمهام مساندة التنفيذ،** وتقديم المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات لمساندة تنفيذ ورصد ومتابعة برنامج الإصلاح من خلال نافذة الصندوق الائتماني الذي يديره.

65. **ستكون ترتيبات متابعة المشروع جزءاً من آلية حوكمة أوسع نطاقًا لتتبع التقدم المحرز في جهود الإصلاح الشاملة للحكومة.** وحتى يتسنى الحفاظ على الزخم الذي يحيط بأجندة الإصلاح الحكومية الموضحة في مصفوفة الإصلاح الخمسية وضمان المساندة المالية الثابتة من المجتمع الدولي، تعمل الحكومة والبنك الدولي وشركاء التنمية على إنشاء فريق العمل الأردني. وتم اعتماد فريق العمل الأردني بوصفه جزءاً من مؤتمر الأردن للنمو والفرص: تهدف مبادرة لندن 2019 إلى توفير منتدى مخصص للحوار الإستراتيجي وأعمال التنسيق والرصد والمتابعة بين الحكومة الأردنية والمؤسسات متعددة الأطراف والشركاء الثنائيين.

66. **سيقوم فريق العمل الأردني أيضًا بإجراء مراجعات منتظمة لأولويات الإصلاح بناءً على مصفوفة الإصلاح الخمسية.** ولتعزيز الاتساق والترابط بين برنامج الإصلاح وعمليات مساندة الموازنة من جانب البنك الدولي والشركاء الآخرين، سيتم تعزيز آليات تنسيق القطاع حسب الحاجة. وستقوم سكرتاريا الإصلاح بتتبع أولويات الإصلاح بالتنسيق مع الوزارات القطاعية، وإعداد تقارير مرحلية دورية للجنة التوجيهية التابعة لفريق العمل الأردني ومساندة تشغيل منصة فريق العمل الأردني المقترح. وستكون سكرتاريا الإصلاح على اتصال وثيق بمكتب رئيس الوزراء المسؤول عن إحاطة رئيس الوزراء بالمستجدات على نحو منتظم ومعالجة القضايا المتعلقة باتساق السياسات وأثر مقترحات الإصلاح.

خطة مساندة تنفيذ المشروع

67. تتناول خطة مساندة التنفيذ التحديات والمخاطر الخاصة بالمشروع المحددة في الأداة المنهجية لتصنيف مخاطر العمليات. وتشمل آليات مساندة التنفيذ لتعزيز المتابعة الفعالة وفي الوقت المناسب أولًا بأول (أ) بعثات منتظمة لمساندة التنفيذ، (ب) اجتماعات فنية منتظمة بين البعثات وإجراء أعمال المراجعة الرسمية، (ج) المراجعة الداخلية (التدقيق الداخلي) وتقارير الإدارة المالية.

68. ستغطي بعثات مساندة التنفيذ نصف السنوية للبنك الدولي الجوانب الفنية وغير الفنية للمشروع، بما في ذلك نتائج المشروع، والإدارة المالية، والمشتريات، وترتيبات التنفيذ والإجراءات الوقائية. وستتم مراجعة خطة مساندة التنفيذ مرة كل سنة وتكييفها لضمان أنها تلبي احتياجات مساندة التنفيذ. وسيتم إجراء مراجعات مشتركة مع الحكومة لتقييم التقدم المحرز على صعيد المشروع. وتهدف المراجعات إلى تقديم مساندة بشأن التنفيذ لأنشطة المشروع. وستكون أعمال الفحص والمراجعة المالية والمشتريات جزءاً من عملية المراجعة والفحص. وسيتم تسجيل القضايا والاتفاقيات وخطط العمل الرئيسية الناشئة عن الاجتماعات في محاضر اجتماعات و/أو مذكرات، واستخدامها في المناقشات وأعمال الرصد والمتابعة في الاجتماعات اللاحقة.

69. سيساند البنك الدولي، من خلال نافذة الصندوق الائتماني متعدد الأطراف الذي يديره، الحكومة الأردنية في تنفيذ أنشطة المشروع من خلال المشورة الفنية والإرشادات والمدخلات بشأن أفضل الممارسات الدولية. ومن شأن العديد من أنشطة المساعدة الفنية التي ينفذها البنك الدولي مساندة قيام الحكومة الأردنية بتنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية. وحصلت الأنشطة التالية التي نفذها البنك على شريحة أولى من التمويل في يوليو/تموز 2019، ومن المتوقع أن تستفيد من المزيد من التمويل مع تجديد موارد الصندوق الائتماني متعدد المناحين:

أ. مساعدة فنية لمساندة الإصلاحات الخاصة بالإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (300 ألف دولار)
ب. مساعدة فنية لمساندة الإصلاحات الخاصة بالمشتريات الإلكترونية (100 ألف دولار)
ج. مساعدة فنية لمساندة خارطة طريق الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء (1,300,000 دولار)
د. مساعدة فنية لمساندة آلية معالجة المظالم الخاصة بالمستثمرين (120 ألف دولار)
ه. مساعدة فنية لمساندة توسيع نطاق واستهداف الصندوق الوطني للمعونة (120 ألف دولار)

تقييم الإدارة المالية وترتيبات الصرف

70. أجرى البنك الدولي تقييماً لأنظمة الإدارة المالية بإدارة المشتريات العامة/وزارة المالية، وقام بتحديث هذه الأنظمة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وخلص التقييم إلى أنه مع تنفذ تدابير متفق عليها فإن ترتيبات الإدارة المالية المقترحة ستفي بالحد الأدنى من الشروط بموجب سياسة/توجيه البنك الخاص بتمويل المشروعات الاستثمارية فيما يتعلق بالإدارة المالية.

71. ترتيبات التنفيذ. تتحمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي المسؤولية العامة عن التنفيذ، لكنها ستفوض تنفيذ الأنشطة المتعلقة بـنظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت في الأردن إلى إدارة المشتريات العامة/وزارة المالية. وتتمتع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بخبرة قوية في إرشادات وتوجيهات البنك الدولي الخاصة بالإدارة المالية وأوجه صرف الأموال، وقد جاءت هذه الخبرة من خلال تنفيذ العديد من المشروعات السابقة والجارية، في حين نجد أن إدارة المشتريات العامة في وزارة المالية ليس لديها خبرة سابقة مع المشروعات الممولة من البنك الدولي. لذلك، سيتم تعيين محاسب بدوام جزئي (غير متفرغ) لدى إدارة المشتريات العامة على أن يتمتع بخبرة في إرشادات وتوجيهات البنك الدولي بشأن الإدارة المالية وأوجه الصرف، وستعين وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولاً مالياً من الإدارة المالية الخاصة بها للإشراف على مهام الإدارة المالية التي تنفذها وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

72. مخاطر الإدارة المالية للمشروع. بناءً على تقييم الإدارة المالية، تعد المخاطر العامة للإدارة المالية "متوسطة". ومع تطبيق إجراءات التخفيف، سيكون لدى المشروع ترتيبات مقبولة للإدارة المالية وسيصبح تصنيف مخاطر الإدارة المالية المتبقية "متوسط". وتعد مخاطر الإدارة المالية متوسطة أساساً بسبب العوامل التالية:
(أ) لا توجد خبرة سابقة لدى إدارة المشتريات العامة بوزارة المالية بعمليات البنك الدولي؛
(ب) محدودية التنسيق المحتمل بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي وإدارة المشتريات العامة/وزارة المالية، مما قد يتسبب في تأخير تقديم التقارير المالية في الوقت المناسب؛
(ج) لا تستطيع أنظمة المحاسبة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي وإدارة المشتريات العامة/وزارة المالية إعداد التقارير المالية المرحلية وفقًا لإرشادات البنك الدولي؛
(د) لن يتم إدراج المشروع في موازنات وزارة التخطيط والتعاون الدولي وإدارة المشتريات العامة/وزارة المالية.

73. من المقرر اتخاذ التدابير التالية لتخفيف المخاطر المتصلة بالإدارة المالية: صُممت ترتيبات الإدارة المالية لتخفيف المخاطر التي تم تحديدها والتي من شأنها أن تتناسب مع القدرات المتاحة أثناء التنفيذ، ويشمل ذلك:

(1) تعيين محاسب بدوام جزئي (غير متفرغ) من ذوي الخبرة في المشروعات الممولة من البنك الدولي وعلى دراية بالإرشادات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة ليكون جزءاً من إدارة المشتريات العامة/وزارة المالية، وسيعمل بالتعاون مع المسؤول المالي الذي تعينه وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛
(2) فتح حسابين مخصصين مع إيداع دفعات مسبقة كافية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، وإدارة المشتريات العامة/وزارة المالية؛
(3) تقديم التقارير المالية المرحلية نصف السنوية والموازنات السنوية في جداول بصيغة إكسيل، مما يسمح للبنك الدولي بمتابعة التقدم في أعمال الصرف ومعالجة أي اختناقات أولًا بأول؛
(4) سيتم إعداد دليل الإدارة المالية للمشروع ضمن دليل عمليات المشروع؛
(5) سيتم تكليف ديوان المحاسبة الأردني للقيام بأعمال التدقيق السنوية للقوائم المالية للمشروع وفق المهام والاختصاصات المقبولة للبنك الدولي.

74. إعداد الموازنة: لن يتم إدراج المشروع في موازنات ديوان المحاسبة الأردني وإدارة المشتريات العامة لأن المنح ليست مدرجة في الموازنة العامة للدولة. وستقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي وإدارة المشتريات العامة/وزارة المالية بإعداد خطة تفصيلية للصرف لكل فترة ربع سنوية. وستوضع هذه الخطة الأولية بالاستناد إلى خطة المشتريات/التوريدات الأولية، أو خطة النشاط المعتمدة الخاصة بأحكام المنح، و/أو جدول المخرجات كما ورد في جدول التنفيذ ودورات المدفوعات التقديرية، ثم تُنقح بعد ذلك حسب الحاجة. وستُستخدم هذه الخطة كأداة رصد ومتابعة لتحليل فروق الموازنة وإدارة النقدية، كما ستسهم في إعداد التقارير المالية المرحلية غير المراجعة لكل فترة نصف سنوية.

75. إعداد التقارير المحاسبية والمالية: سيجري إعداد التقارير المحاسبية لهذا المشروع بناءً على الأساس النقدي والسياسات والإجراءات المحاسبية الأساسية الموثقة في دليل الإجراءات المالية الذي سيتم الانتهاء منه قبل تاريخ سريان المشروع. وتستخدم وزارة التخطيط التعاون الدولي برنامج محاسبة بسيطاً لحصر معاملاتها المالية اليومية. ويتم تسجيل جميع المعاملات اليومية يدوياً ويتم استخدام صيغة إكسيل في إعداد التقارير. وسيتم استخدام جداول إلكترونية بصيغة إكسيل وأعمال محاسبة يدوية لتسجيل المعاملات المالية للمشروع وإعداد التقارير المالية المرحلية لكل فترة نصف سنوية.

76. الرقابة الداخلية: تتبع دورة نفقات المشروع الضوابط المحددة في النظام المالي الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية، والتي تشمل: (1) الحصول على الموافقة الفنية من القسم المعني؛ (2) المراجعة والموافقة من جانب موظفي التمويل؛ (3) التحقق من دقة المدفوعات ومراعاة القوانين المعمول بها في الأردن وإجراءات البنك الدولي للمشتريات وإجراءات الإدارة المالية وكذلك شروط وأحكام المنحة. وعلى الرغم من أن هذا المشروع سيتبع الضوابط المطبقة من جانب الحكومة والمحددة في القوانين المحلية، سيكون هناك ضوابط تكميلية مطبقة لرصد ومتابعة أنشطة المشروع، بما في ذلك التحقق والموافقة والاعتماد من جانب موظفي المشروع (الجوانب المالية والفنية). وسيتم إعداد دليل عمليات المشروع، على أن يتضمن دليل الإدارة المالية. ويوثق هذا الدليل تنفيذ المشروع لوظائف وعمليات الرقابة الداخلية (التدقيق الداخلي)، ويصف أدوار ومسؤوليات موظفي المشروع، والإدارة المالية الواردة بصورة موجزة فيما يتعلق بتفويض السلطات والصلاحيات وعمليات التنفيذ. وسيصف هذا الدليل أيضًا بوضوح المسؤوليات المالية والتعاقدية التي تقع على عاتق إدارة المشتريات العامة/وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بشأن الإجراءات والضوابط المالية ذات الصلة التي سيتم تطبيقها، والالتزامات الخاصة بإعداد التقارير المالية.

77. سيقوم المسؤولون الماليون بإدارة المشتريات العامة/وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، شهريًا، بتسوية كشف الحساب البنكي للمشروع مع الرصيد الدفتري. ويجب أن يقوم المسؤولون الماليون بأعمال المطابقة والتسويات، وعلى مديري المشروع التحقق من صحة هذه التسويات. ويجب قيد جميع بنود التسوية (إن وُجدت) وإيضاحها ومتابعتها. ويجب حفظ صور من عملية التسوية وكشف الحساب البنكي في ملفات المشروع وإرفاقها بالتقارير المالية المؤقتة (المرحلية).

78. المراجعة المالية (التدقيق المالي): ستقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتكليف ديوان المحاسبة الأردني بتدقيق القوائم المالية للمشروع على أساس سنوي. وسيقوم ديوان المحاسبة الأردني بأعمال التدقيق والمراجعة وفقًا لمعايير المراجعة المقبولة دولياً وعلى أساس الشروط المرجعية التي أقرها البنك الدولي. وستكون وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولة عن إعداد الشروط المرجعية الخاصة بمراقب الحسابات (ديوان المحاسبة الأردني) وتقديمها للبنك الدولي لاعتمادها. وعلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي تكليف ديوان المحاسبة الأردني في غضون 6 أشهُر من أول طلب سحب. وسيتم إرسال تقرير مراقب الحسابات (ديوان المحاسبة) للبنك في موعد غايته 6 أشهُر بعد نهاية السنة المالية. وسيتضمن تقرير مراقب الحسابات رأي مراقب الحسابات في القوائم المالية السنوية للمشروع. وسيُطلب من ديوان المحاسبة الأردني أيضًا إبداء الرأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمشروع. وفي نهاية المطاف، يجب إرفاق خطاب إدارة بتقرير مراقب الحسابات، مع تحديد أي أوجه قصور يراها مراقب الحسابات في نظام الرقابة، ويشمل ذلك إبداء التوصيات لإدخال التحسينات اللازمة.

79. دفعات الصرف: حتى يتسنى ضمان توفر الأموال لتنفيذ المشروع، سيتم فتح حسابين مخصصين بالدولار الأمريكي في البنك المركزي الأردني، أحدهما لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، والآخر لإدارة المشتريات العامة/وزارة المالية. ويجب تقديم أسماء الموقعين المعتمدين وعينة من توقيعاتهم إلى البنك الدولي قبل تسليم أول طلب للسحب من حصيلة المنحة. وستكون وزارة التخطيط والتعاون الدولي وإدارة المشتريات العامة/وزارة المالية مسؤولتين عن تقديم طلبات تغذية الحساب مع يلزم من مستندات مؤيدة. وسيتم صرف حصيلة المنحة وفقا لشروط الصرف الخاصة بالبنك الدولي كما هي واردة في خطاب الصرف ووفقا لإرشادات البنك للصرف الخاصة بالمشروعات. وسيتم استخدام أسلوب الصرف حسب المعاملة في هذا المشروع. ويبدأ تقديم طلبات الحصول على مدفوعات من المنحة باستخدام طلبات السحب للدفعات المقدمة أو المدفوعات المباشرة أو استرداد النفقات أو تغذية الحسابين المخصصين.

80. ستكون جميع طلبات السحب مشفوعة بالمستندات الداعمة المناسبة، ومنها قوائم المصروفات المُفصَّلة للمدفوعات المستردة ومدفوعات تغذية الحساب المخصص. وستبين اتفاقية المنحة فئة النفقات المؤهلة التي يجوز تمويلها من حصيلة المنحة والنسبة المئوية للنفقات التي سيتم تمويلها فيما يتعلق بالنفقات المؤهلة.

81. كشوف المصروفات. سيتم التوثيق التام لجميع طلبات الاسترداد وتغذية الحسابين المخصصين لسحب العائدات من حساب المنحة. وسيتم إرسال المستندات الضرورية المؤيدة إلى البنك الدولي مع العقود التي تتجاوز الحد الفاصل للمراجعة المسبقة حسب خطة المشتريات، فيما عدا المصروفات بموجب عقود تبلغ قيمتها التقديرية: (أ) 4 ملايين دولار أو أقل للسلع؛ (ب) مليوني دولار أو أقل للشركات الاستشارية؛ (ج) 400 ألف دولار أو أقل للاستشاريين الأفراد. وستتم المطالبة بتكاليف التشغيل الإضافية، وكذلك التدريب على أساس قوائم المصروفات. ويتم الاحتفاظ بالمستندات المؤيدة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي وإدارة المشتريات العامة/وزارة المالية على أن تتاح لمراقبي الحسابات الخارجيين وبعثات البنك الدولي الإشرافية الدورية لفحصها.

82. تعني "تكاليف التشغيل الإضافية" التكاليف الإضافية المتعلقة بالمشروع التي يتكبدها المشروع على حساب الاتصالات والترجمة التحريرية والترجمة الفورية والطباعة والإعلان المتعلق بالمشتريات واللوازم المكتبية والرسوم المصرفية والسفر المتعلق بالمشروع بما في ذلك الإقامة اليومية والانتقال والمواصلات، واستئجار المركبات والوقود والرسوم البريدية والتكاليف المتنوعة الأخرى المرتبطة مباشرة بتنفيذ المشروع بشرط الحصول على موافقة مسبقة من البنك الدولي.

83. الصرف الإلكتروني. قام البنك الدولي بتطبيق الصرف الإلكتروني لجميع مشروعاته في الأردن. ووفقا للصرف الإلكتروني، ستتم جميع المعاملات وترسل صور إلكترونية للمستندات المؤيدة والتقارير المالية المؤقتة عبر الإنترنت من خلال نظام Client للربط بالبنك الدولي. وستبسط عملية الصرف الإلكتروني عمليات الدفع عبر الإنترنت من خلال (1) تجنب الأخطاء الشائعة عند ملء الطلبات المكتوبة، (2) خفض وقت وتكلفة إرسال الطلبات المكتوبة للبنك الدولي، (3) تعجيل وتيرة التعامل مع طلبات الصرف في البنك.

تقييم التوريدات/المشتريات والترتيبات ذات الصلة

84. لائحة التوريدات والتعاقدات/المشتريات المعمول بها: يطبق هذا المشروع "لائحة التوريدات والتعاقدات الخاصة بالبنك الدولي لمقترضي تمويل المشروعات الاستثمارية" الصادرة عن البنك الدولي في يوليو/تموز 2016، والمنقحة في أغسطس/آب 2018؛ و"الإرشادات الخاصة بمنع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشروعات التي تمولها قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو اعتمادات ومنح من المؤسسة الدولية للتنمية" الصادرة بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأول 2006، والمنقحة في يناير/كانون الثاني 2011 وفي 1 يوليو/تموز 2016.

85. الإطار القانوني في الأردن: تم تفعيل لائحة المشتريات العامة الجديدة رقم 28 في مايو/أيار 2019، وتنظم هذه اللائحة جميع فئات المشتريات (السلع والأشغال والخدمات الاستشارية). وهناك هيئتان مركزيتان منوط بهما القيام بأعمال الشراء والتعاقد: إدارة المناقصات العامة التابعة لوزارة الأشغال العامة والإسكان للتعاقد على الأشغال والخدمات الاستشارية ذات الصلة، وإدارة المشتريات العامة التابعة لوزارة المالية لشراء السلع والتعاقد مع الاستشاريين. وبمقدور الوزارات التعاقد على الخدمات الاستشارية والسلع المتوقعة إذا كانت أقل من الحدود المقررة؛ علاوة على ذلك، ستقوم برفع طلباته إلى الجهات المركزية، ما لم يتم منح تنازل من مجلس الوزراء للمشروع لإنشاء لجان المناقصات الخاصة بهدف تسريع وتيرة معاملات الشراء بغض النظر عن مبلغ العقد المقدّر.

86. ترتيبات تنفيذ المشروع: ستقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتنفيذ هذا المشروع، وستقوم بإسناد تنفيذ المكون المتعلق بالمشتريات العامة إلى إدارة المشتريات العامة بوزارة المالية. ويجب على كلتا الجهتين مراعاة العناية الواجبة في إنجاز المعاملات وستكونان مسؤولتين عن (أ) إنجاز تنفيذ المشتريات، (ب) رصد ومتابعة وإدارة العقود، (ج) رفع التقارير إلى البنك بشأن الجوانب المالية والتعاقدية والفنية ذات الصلة.

87. وزارة التخطيط هي مؤسسة حكومية ولديها لوائح واضحة تنظم مسؤولية المشتريات. وستكون وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولة عن اختيار الاستشاريين/الخبراء المختصين، ومراقبي الحسابات، كما ستكون مسؤولة عن بناء القدرات للوزارات والهيئات المختصة المشاركة في برنامج الإصلاح في إطار المكون 1: مساندة سكرتاريا الإصلاح (3.8 مليون دولار) والمكون 2: تعزيز إطار ووظيفة الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (2.2 مليون دولار)

88. ستكون إدارة المشتريات العامة بوزارة المالية في إطار المكون 3 (تعزيز إطار ووظيفة المشتريات العامة، 0.5 مليون دولار أمريكي) مسؤولة عن معاملات الشراء البسيطة نسبياً باستخدام طريقة الشراء بأسلوب الاختيار المباشر لاختيار شركات استشارية مختصة: (1) شركة مراجعة مختصة في تدقيق جوانب الأمان والتأمين و(2) شركة لتعزيز وظائف نظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت في الأردن والاستشاري (الاستشاريين) الفرديين لإدارة هذا النظام وتقديم المشورة بشأن إعادة هندسة العملية. وهناك ما يبرر أسلوب الاختيار المباشر حسب طبيعة الأنشطة التي إما أن تكون امتداداً لنطاق العمل الحالي للاستشاريين أو التي يتم إسنادها إلى منظمة غير حكومية محلية مختصة بأعمال المراجعة والتدقيق ذات الجودة للبرمجيات والأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

89. تقييم قدرات المشتريات: أجرى البنك الدولي تقييماً لنظام المشتريات وقدرة الهيئتين المقترحتين لتنفيذ المشروع، وهما وزارة التخطيط

والتعاون الدولي، وإدارة المشتريات العامة، وحدد ما يلي:

1. لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي لوائح واضحة تنظم مسؤولية المشتريات. وغالبية أنشطة المشتريات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي توريد السلع والتعاقد على الخدمات الاستشارية بتكلفة تقديرية لا تتجاوز 20 ألف دينار أردني. ويتم إنجاز المشتريات من خلال دائرة الإمدادات والمشتريات التابعة لإدارة الشؤون المالية والإدارية. وتتمتع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بخبرة سابقة في تنفيذ المشروعات الممولة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتستعين بوحدة مختصة بالمشروع يتم إنشاؤها على مدى عمر المشروع. وموظفو المشتريات الحاليون موظفون عموميون ومتمرسون في مجال المشتريات العامة في الأردن، لكنهم سيحتاجون إلى المساندة وبناء القدرات لإبرام عمليات الشراء وفقًا للائحة التوريدات الخاصة بالبنك الدولي. واكتسبت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خبرة في العمل مع الاستشاريين والموردين من خلال المشروعات الممولة من الموازنة والجهات المانحة. وحتى يتسنى تسريع وتيرة معاملات الشراء، يتم تشكيل لجنة المناقصات الخاصة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي بموافقة رئيس الوزراء لإنجاز المشروع الممول من المانحين والمشتريات التي تقدر تكلفتها بأكثر من 20 ألف دينار أردني.
ثانيًا2.تعتبر إدارة المشتريات العامة دائرة مستقلة بوزارة المالية تتبع الوزير. وهي مسؤولة عن شراء السلع والخدمات للوزارات والمكاتب الحكومية على المستوى المركزي لتحقيق الاستثمار الأمثل للأموال العامة. وتتبع إدارة المشتريات العامة القانون العام الموحد الذي تم التصديق عليه في مايو/أيار 2019 فيما يتعلق بتوريد السلع واختيار الخدمات الاستشارية. ويجري إنجاز المشتريات المقدرة بتكلفة تصل إلى 20 ألف دينار أردني من جانب المؤسسات الفردية التابعة للحكومة الأردنية، أما المشتريات المقدرة بتكلفة تتجاوز 20 ألف دينار فتقع على عاتق إدارة المشتريات العامة في وزارة المالية.

90. تعد مخاطر المشتريات كبيرة بسبب العوامل التالية:

(1) موظفو المشتريات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي ليسوا على دراية بلائحة التوريدات الجديدة للبنك الدولي.
(2) يتمتع موظفو المشتريات في كلتا الجهتين بخبرة محدودة في شراء أنظمة وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات واختيار الشركات الاستشارية.
(3) يشمل المشروع العديد من الوزارات/أصحاب المصلحة.

91. يتم تخفيف المخاطر إلى "متوسطة" من خلال التدابير التالية المقترحة: (1) استخدام خطة المشتريات لتجميع العقود بنظام الحزم وكأداة متابعة لإنجاز أنشطة المشتريات في الوقت المناسب؛ (2) إعداد قسم المشتريات في دليل عمليات المشروع؛ (3) الدعم المهني وبناء القدرات من جانب البنك الدولي، في المراحل الأولية من تنفيذ المشروع؛ (4) تعيين مسؤول مشتريات مؤهل وذو خبرة وعلى دراية بلائحة وإرشادات البنك الدولي للمشتريات والتوريدات. ويعمل مسؤول المشتريات عن كثب مع موظفي المشتريات المعنيين في الوزارة؛ (5) الإعداد المسبق للشروط المرجعية للخدمات الاستشارية المطلوبة؛ (6) تعيين موظفين بعدد كافٍ ومؤهلات مقبولة للبنك الدولي ليكونوا مسؤولين عن تنفيذ المشروع؛ (7) ضمان التنسيق الفعال بين أصحاب المصلحة وتتبع ومتابعة ورصد التنفيذ على نحو مستمر؛ (8) ضرورة تشكيل لجنة فنية خاصة للتعامل الفعال مع أنشطة الشراء في كلتا الجهتين.

92. ملخص تحليل السوق:

أ. الاستشاريون: من المتوقع توفر الاستشاريين المطلوبين (في مجال التدقيق والمراجعة، وتطوير البرمجيات، وأعمال المراجعة والتدقيق الخاصة بنظام المشتريات الإلكترونية عبر الإنترنت في الأردن، إلخ) في السوق الوطنية والدولية. وحتى عندما يكون العقد صغيراً، والخبرات غير متوفرة في الأردن، فإن الحكومة تبذل كل الجهود لإيجاد المهارات والخبرات المطلوبة في السوق الدولية. ومن المتوقع أيضًا التعاقد مع الشركات والأفراد بأسلوب الاختيار المباشر ممن يعملون بالفعل في أنشطة مماثلة، وعندما لا يؤدي إعادة إطلاق الاختيار التنافسي إلى توظيف مهارات أفضل، وبالمثل يكون الاختيار المباشر لمنظمة غير حكومية أو منظمة مجتمع مدني بتكليف من الحكومة للقيام بأعمال المراجعة والتدقيق ذات الجودة للبرمجيات والأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب. السلع والخدمات غير الاستشارية: التوريد المطلوب للبرمجيات ونظام تكنولوجيا المعلومات بتكلفة تقديرية (950 ألف دولار)، ويمكن شراء التراخيص دولياً إذا لم تكن متوفرة في الأردن.

93. ترتيبات المشتريات المقترحة:

أولًا. أنشطة المشتريات. سيمول هذا المشروع، على سبيل المثال لا الحصر، الأنشطة التالية: تشمل أنشطة المشتريات الرئيسية الممولة في إطار المشروع (1) اختيار الاستشاريين في وحدة إدارة المشروع؛ (2) استشاري أعمال الرصد والمتابعة والتقييم؛ (3) شراء أنظمة وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات؛ (4) اختيار خبير واحد للمشتريات الإلكترونية للمساعدة في إعادة هندسة وتصميم العمليات/الأعمال (تحليل ما هو قائم وما تتم هندسته)؛ (5) شركة مختصة بأعمال التدقيق والمراجعة لتأمين أنظمة الشراء الإلكتروني لاستيفاء متطلبات الأمن والتأمين للبرمجيات والأجهزة؛ (6) وظائف تحسين نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية؛ (7) تعيين مراقب الحسابات الخارجي. وسيجري استخدام أساليب الشراء والتعاقد التالية:

(أ) السلع والخدمات غير الاستشارية: من المتوقع أن يقوم المشروع بشراء البرمجيات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وبعض السلع والمعدات ذات القيمة الصغيرة، بالأساليب التالية: (1) طلب التقدم بعطاءات؛ (2) طلب عروض أسعار؛ (3) سيتم استخدام أسلوب الاختيار المباشر.
(ب) الخدمات الاستشارية: يستخدم المشروع طلب العروض، إن وُجد، مع الأساليب التالية (1) الاختيار على أساس الجودة والتكلفة؛ (2) الاختيار وفق موازنة ثابتة؛ (3) الاختيار على أساس التكلفة الأقل؛ (4)اختيار الاستشاري بناءً على المؤهلات؛ (5) الاختيار المباشر من مصدر منفرد؛ (6) اختيار استشاريين أفراد. وبالنسبة للأنشطة التي تقدر تكلفتها بأكثر من 300 ألف دولار، سيتم إطلاقها دوليًا، ما لم يبرر البنك الدولي التوجه إلى الشركات الوطنية فقط. وبالنسبة لأقل من هذا المبلغ المقدر، يمكن إعداد قائمة مختصرة حصرياً تخص الاستشاريين الوطنيين.

ثانيًا. حدود المراجعة المسبقة: بناءً على تصنيف المخاطر حسب تقييم المشتريات، تُصنف مخاطر المشروع بأنها متوسطة بناءً على حدود المراجعة المسبقة، مما يتطلب مراجعة لاحقة للمشروع، باستثناء الشروط المرجعية التي يجب أن يعتمدها البنك بغض النظر عن مبلغ العقد. وسيتم تقديم مساعدة عملية من جانب موظفي البنك الدولي، إن دعت الحاجة إلى ذلك. وفيما يلي حدود المشروع بالنسبة لأساليب الشراء والموافقات المسبقة من جانب البنك الدولي:

الشكل 5. أسلوب السوق

	أسلوب السوق			
	السلع، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والخدمات غير الاستشارية			قائمة مختصرة تم إعدادها فقط للاستشاريين الوطنيين
	مناقصات دولية مفتوحة دولار أمريكي	مناقصات وطنية مفتوحة دولار أمريكي	مناقصات وطنية (الشراء بالأمر المباشر) دولار أمريكي	الخدمات الاستشارية دولار أمريكي
الحدود الخاصة بالأسلوب المتبع طريقة الشراء	≤1,000,000 طلب تقديم عطاءات	>10,000,000 طلب تقديم عطاءات	≤200,000 طلب تأهيل	>300,000 جميع الأساليب
المراجعة المسبقة للمشتريات	>4,000,000			شركات >2,000,000 أفراد >400,000

ثالثا: التتبُّع المنهجي لتبادل المعلومات في مجال المشتريات: ستقوم الحكومة بإعداد خطة شراء مبدئية على مدى عمر المشروع من خلال التتبُّع المنهجي لتبادل المعلومات في مجال المشتريات. وستحدد هذه الخطة خيارات أسلوب السوق، وأساليب الاختيار، والترتيبات التعاقدية، كما ستحدد المراجعات السابقة/اللاحقة التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي. وتم إعداد خطة المشتريات المبدئية للمشروع بأكمله.

رابعًا: استراتيجية التوريدات/المشتريات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية: لا ترى استراتيجية التوريدات/المشتريات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية حاجة إلى تقييم متطور لسلسلة الإمداد للأسباب التالية: (1) الطبيعة البسيطة للأنشطة التي تتكون أساساً من تعيين شركات استشارية، واستشاريين أفراد، وشراء السلع، و(2) العقود منخفضة القيمة. وتُصنف مخاطر العقود الفردية على أنها منخفضة، ويتم وضع هذه المخاطر في نموذج التوريدات (عمليات الاستحواذ التكتيكي)، كما أنها تخص بعض أعمال التطوير الخاصة بالبرمجيات لأغراض "التأمين الاستراتيجي" ومن غير المتوقع أن تواجه السوق تحديًا لتحديد الاستشاريين أو الموردين المناسبين. ومن شأن استراتيجية التوريدات/المشتريات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية العمل على إثراء خطة المشتريات بالمعلومات، وسيجري تحديث هذه الخطة على الأقل سنوياً أو حسبما يلزم كي تعكس احتياجات التنفيذ الفعلية للمشروع والتحسينات التي تطرأ على القدرة المؤسسية.

الشكل 6. شكل بياني يوضح مواقف العقود

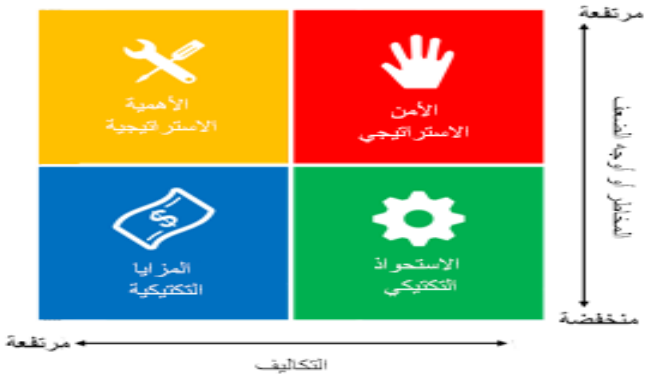

خامسًا. مساندة التنفيذ. من المتوقع أن تكون وتيرة بعثات مساندة التنفيذ وأعمال المراجعة اللاحقة للتوريدات مرتين في السنة. وفي حالة المراجعة اللاحقة للتوريدات، ستتم تغطية عينة تمثل 20% من العقود كحد أدنى أو على الأقل عقد واحد مؤهل للمراجعة اللاحقة.

الملحق 2: الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ للمشروع

أ. خلفية عامة وتفاصيل حول مكون سكرتاريا الإصلاح

94. سيقع مقر سكرتاريا الإصلاح في وزارة التخطيط والتعاون الدولي وستشرف على تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية؛ وستقوم برفع تقارير إلى الحكومة الأردنية وشركاء التنمية بشأن التقدم المحرز؛ والتنسيق بين أجهزة ومؤسسات الحكومة الأردنية وشركاء التنمية لضمان تنفيذ برامج المانحين ومواءمتها مع الأولويات الوطنية. وإلى جانب ذلك، ستقوم سكرتاريا الإصلاح بالتنسيق مع أجهزة ومؤسسات حكومة الأردن وشركاء التنمية لإنتاج ونشر مواد المعلومات والاتصالات لإحاطة جميع الفئات المستهدفة (القطاع العام والجمهور) بالتقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات وأهميتها. ويقدم الشكل 1 أدناه نظرة عامة على هيكل حوكمة مصفوفة الإصلاح الخمسية، ونقطة الالتقاء مع مبادرة لندن.

الشكل 1. هيكل حوكمة مصفوفة الإصلاح الخمسية

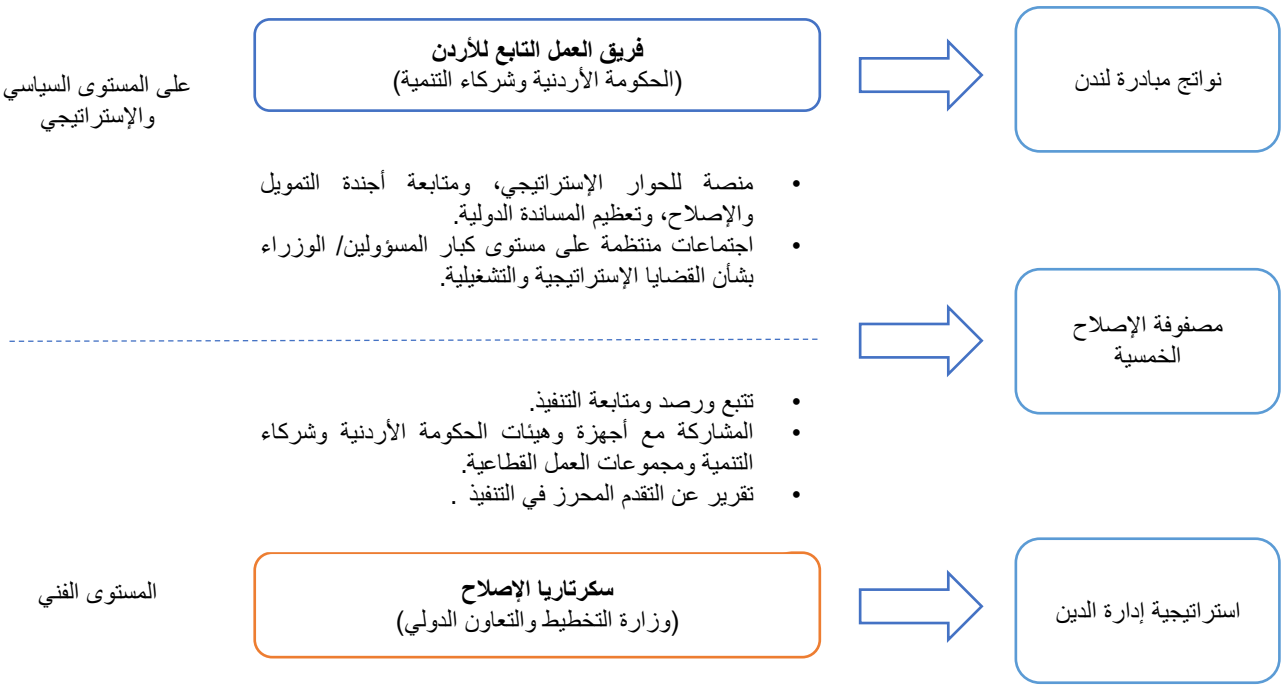

الوظائف

95. ستقوم سكرتاريا الإصلاح بالعديد من الوظائف التي تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

- تتبع ورصد ومتابعة تنفيذ مصفوفة الإصلاح الخمسية وتحديد الفجوات والتحديات التي تواجه التنفيذ.
- إعداد تقارير دورية عن التقدم في سير العمل ومواد اتصال عن تنفيذ مجالات الإصلاح المختلفة بموجب مصفوفة الإصلاح الخمسية، وعرض التقدم في سير العمل والتحديات على رئيس الوزراء كل ثلاثة أشهر.
- التنسيق مع الوزارات التنفيذية وشركاء التنمية والقطاع الخاص، بصورة منتظمة، لتعزيز المسؤولية وتوجيه الموارد على النحو الملائم وتلبية احتياجات الشركات.
- تنسيق ومتابعة قروض تمويل سياسات التنمية الممولة من البنك الدولي، بما في ذلك الشريحة الثانية من القرض الثاني لسياسات التنمية، وقروض تمويل سياسات التنمية في المستقبل.
- إنشاء مجموعات عمل قطاعية (حسب الحاجة)، أو الاستعانة بمجموعات موجودة لتعزيز حوار الإصلاح ومناقشة المعايير الاسترشادية للإصلاح في قطاعات محددة.

- تيسير وتسهيل أعمال المراجعة لمصفوفة الإصلاح الخمسية وتحديثها على نحو منتظم بالتنسيق مع الوزارات التنفيذية ومجموعة العمل القطاعي وشركاء التنمية.
- المساعدة في تعميم الإصلاحات على نحو فعال لضمان تقديم رسائل واضحة بشأن المبررات الداعمة والنتائج المتوقعة إلى الفئات المستهدفة وأصحاب المصلحة.
- تنسيق المساعدة الفنية المقدمة من خلال شركاء التنمية وتقديم التوجيه والإرشادات لبرامج المانحين لتتماشى مع أولويات الإصلاح.
- ضمان مواءمة المساعدة الفنية المقدمة من خلال نافذة الصندوق الائتماني متعدد المانحين الذي يديره البنك الدولي مع مصفوفة الإصلاح الخمسية والقيمة المقبولة مقابل المال.
- متابعة التعهدات الخاصة بالمعونات ورصد ومتابعة الارتباطات بتقديم المعونات بموجب مبادرة لندن أو في المناقشات اللاحقة.
- تقديم التحديثات لفريق العمل الأردني، والعمل بناء على الآراء التقييمية والتوجيه الاستراتيجي المقدم من فريق العمل الأردني وتعميم ذلك.

96. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل سكرتاريا الإصلاح الريادة في الأنشطة ذات الصلة بميثاق الأردن ورصد ومتابعة نتائجها ورفع التقارير ذات الصلة، بما في ذلك برنامج توفير الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين باستخدام أداة تمويل البرامج وفقا للنتائج (p159522)، مع تطبيق خطة مبسطة بشأن قواعد المنشأ، وتسهيل وصول اللاجئين السوريين إلى سوق العمل الرسمي.

استراتيجية الاتصال والتواصل

97. سيتم وضع إستراتيجية الاتصال والتواصل الخاصة بسكرتاريا الإصلاح لتحديد مسؤوليات فريق الاتصال والتواصل وتحديد الأهداف والغايات وتفاصيل الأنشطة المحتملة لدعم سكرتاريا الإصلاح في تحقيق هدفها. وتتمثل الأهداف الرئيسية الإستراتيجية الاتصال والتواصل فيما يلي:

1. ضمان مساندة الحكومة الأردنية لمصفوفة الإصلاح الخمسية من خلال المشاركة المستمرة والمتابعة.
2. زيادة الوعي العام بمصفوفة الإصلاح وفهمها والإلمام بها.
3. زيادة ثقة الجهات المانحة بسكرتاريا الإصلاح وسلامة نهج مصفوفة الإصلاح.
4. ضمان كفاءة المشروع على المستوى الداخلي من خلال إدارة المعلومات على نحو مسؤول.

98. من ناحية أخرى، هناك مجموعة متنوعة من أساليب الاتصال والتواصل التي ستستخدمها سكرتاريا الإصلاح للوصول إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة، ويشمل ذلك:

1. عقد اجتماعات ربع سنوية مع الوزارات التنفيذية المنفذة للتواصل معها طوال عملية التنفيذ، وفهم ومعالجة أي تحديات قد تواجهها ومساندتها في رصد ومتابعة تنفيذ الإصلاحات.
2. اجتماعات تنسيق ربع سنوية للمانحين لكل موضوع محدد في مصفوفة الإصلاح.
3. رفع تقارير ربع سنوية عن التقدم المحرز في التنفيذ والإنجازات والتطورات لزيادة الوعي وإحاطة جميع مجموعات أصحاب المصلحة بما في ذلك الجمهور العام والقطاع الخاص.
4. التواصل والانخراط على نحو منتظم مع فرق الاتصال والإعلام التابعة للحكومة الأردنية لنشر المعلومات باستخدام القنوات الإعلامية المحلية.

99. سيتم استخدام مجموعة متنوعة من أساليب المشاركة للتشاور مع مجموعات أصحاب المصلحة طوال فترة تنفيذ مصفوفة الإصلاح. وتتضمن الأمثلة العديدة ما يلي:

- إنشاء مجموعات عمل قطاعية، أو الاستعانة بالمجموعات القائمة، لتعزيز الحوار الإصلاحي والمناقشات حول معايير الإصلاح في قطاعات محددة.
- تيسير وتسهيل أعمال المراجعة لمصفوفة الإصلاح وتحديثها على نحو منتظم بالتنسيق مع الوزارات التنفيذية ومجموعات العمل القطاعي وشركاء التنمية من خلال ورش عمل.
- تنسيق المساعدة الفنية المقدمة من خلال شركاء التنمية وتقديم التوجيه والإرشادات لبرامج المانحين لتتماشى مع أولويات الإصلاح.
- تقديم التحديثات لفريق العمل الأردني، والعمل بناءً على الآراء التقييمية والتوجيه الإستراتيجي الذي يقدمه فريق العمل الأردني وتعميم ذلك.

تقييم الأثر

100. يتمثل الهدف النهائي لسكرتاريا الإصلاح في مساندة الحكومة الأردنية لتنفيذ برنامج نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام وخلق فرص عمل من خلال: (1) تعزيز ضبط أوضاع الاقتصاد الكلي وموقف المالية العامة؛ (2) تحسين بيئة أنشطة الأعمال؛ (3) تحسين أسواق العمل وشبكات الأمان الاجتماعي؛ (4) تحسين الكفاءة والفاعلية في قطاعات النقل والمياه والطاقة.

101. ستعمل سكرتاريا الإصلاح مع الوزارات المعنية بالحكومة الأردنية والشركاء المنفذين والقطاع الخاص والمجتمع الدولي على نطاق أوسع لجمع المعلومات والآراء التقييمية لتحسين رصد ومتابعة تنفيذ مختلف الإصلاحات والحصول على آراء تقييمية بشأن جودة أنشطة إشراك أصحاب المصلحة التي أجرتها سكرتاريا الإصلاح.

102. ستقوم سكرتاريا الإصلاح بعمل مسح استقصائي لأصحاب المصلحة على نحو دوري لقياس نجاح مختلف المهام التي تضطلع بها السكرتاريا ومعالجة أي أوجه قصور.

103. تشمل النتائج المتوقعة لسكرتاريا الإصلاح على سبيل المثال لا الحصر:

- التنفيذ الفعال لمصفوفة الإصلاح الخمسية وفقًا للجدول الزمني المحدد ووفقًا لأفضل الممارسات الدولية.
- تحسين التنسيق بين أجهزة ومؤسسات الحكومة الأردنية، وبين الحكومة الأردنية والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- ضمان مسؤولية حكومة الأردن عن مصفوفة الإصلاح الخمسية واستدامة تنفيذ الإصلاح ومساندتها لذلك.

الهيكل التنظيمي

104. من المتوقع أن تضم سكرتاريا الإصلاح من 15 إلى 20 موظفًا متفرغًا يتمتعون بخبرة في المجالات الفنية وإدارة المشروعات وعمليات الرصد والمتابعة والتقييم والاتصال والتواصل. وستستخدم سكرتاريا الإصلاح موارد وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتنفيذ أنشطة المشتريات والإدارة المالية. وستتم الاستعانة بالخبرة اللازمة في الوقت المناسب، كما ستتم الاستعانة بالاستشاريين على المدى القصير والطويل وكذلك التعاقد على الخدمات عند الحاجة، في المجالات التي تتوافق مع الركائز التسع لمصفوفة الإصلاح الخمسية. وسيكون جميع موظفي سكرتاريا الإصلاح المتفرغين بدوام كامل من الأردنيين، كما يمكن تعيين الاستشاريين الدوليين حسب الحاجة، وفقط في حالة عدم توفر الخبرة المطلوبة بين الاستشاريين الوطنيين.

105. بالإضافة إلى الموظفين الحاليين، ستقوم سكرتاريا الإصلاح بتوسيع وتطوير هيكلها التنظيمي على أساس أفضل الممارسات الدولية. ويوضح الشكل 2 الهيكل التنظيمي المقترح لسكرتاريا الإصلاح.

الشكل 2. الهيكل التنظيمي المقترح

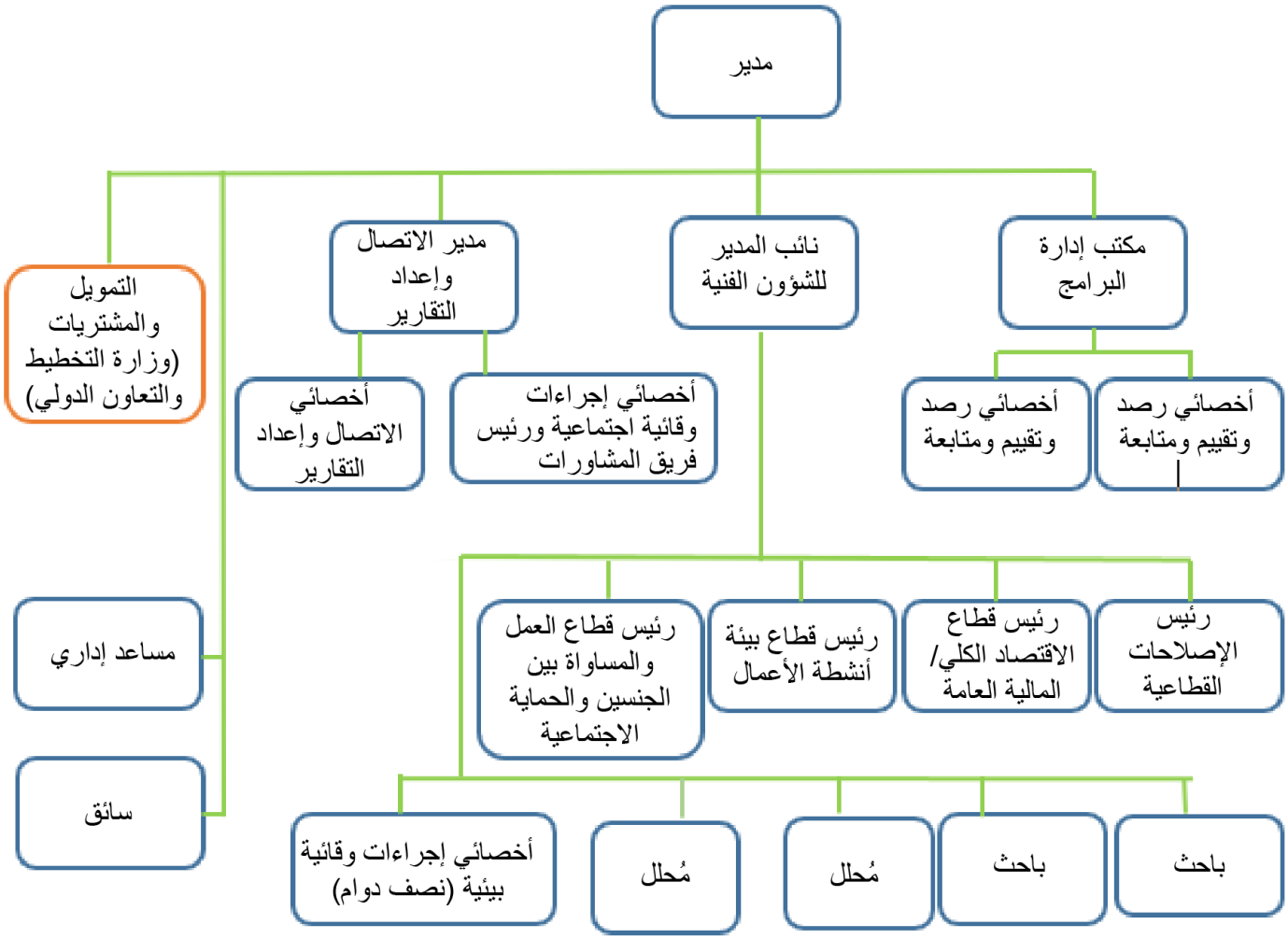

ب. خلفية عامة وتفاصيل حول مكون الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

106. **تعتبر وظائف الإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكات بين القطاعين العام والخاص عنصراً أساسياً لتحسين استخدام حكومة الأردن للموارد المالية والاستثمارية لصالح مواطنيها.** ويتَسم مجال المالية العامة في الأردن الموجه للاستثمارات العامة بضيق النطاق، ومن الضروري تحسين فاعليته بالإضافة إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال صفقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي لسنة 2017 بالنسبة لتقييم الإدارة الاستثمارية للمشروعات، تبلغ الفجوة في الكفاءة 21% (أي الفجوة مع مستوى مخرجات البلد الأكثر كفاءة مع مستويات مماثلة من رأس المال العام)، وتشير التقديرات إلى أن المجالات التالية بحاجة إلى تحسين: التخطيط الإستراتيجي واختيار المشروعات وتحديد الأولويات ذات الصلة، والتدقيق/المراجعة والتقييم بصورة لاحقة، والإشراف على استثمارات الشركات المملوكة للدولة وإدارة الأصول[11]. ويتمثل أحد أهداف المشروع في تطبيق مجموعة من إصلاحات السياسات والإصلاحات التشريعية، فضلاً عن المساندة المؤسسية وتوفير الحوافز لبناء إطار حوكمة فعال للإدارة الاستثمارية للمشروعات يشتمل على الاستثمارات العامة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيضمن ذلك أن تتسم المشروعات المختارة ذات الأولوية بالتحوط على مستوى المالية العامة، والسلامة الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة البيئية. وستكون مثل هذه المشروعات الاستثمارية جديرة بالتنفيذ، كما سيتم التعاقد عليها بوصفها مشروعات شراكة بين القطاعين العام والخاص لتحرير مجال المالية العامة والاستفادة من تجارب ومهارات وخبرات القطاع الخاص.

الشكل 3 ـ التصنيف المقارن للأردن وفق تقييم صندوق النقد الدولي 2017 بشأن إدارة الاستثمارات العامة

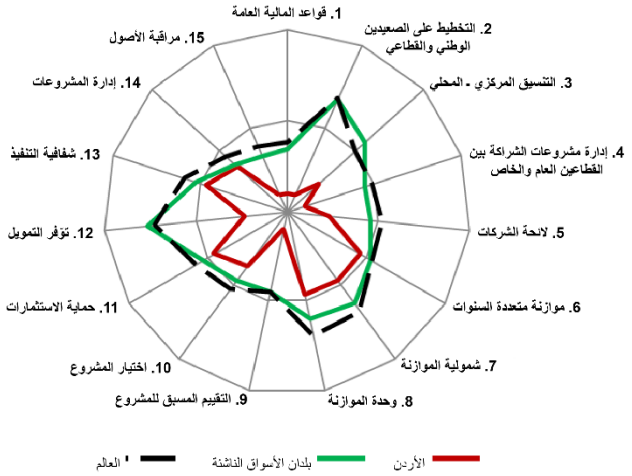

وصف إطار الحوكمة المقترح للإدارة الاستثمارية للمشروعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن

107. **لا تعتبر مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن محايدة من ناحية المالية العامة، حيث يجب أن تتقاضى جهات التشغيل والتمويل مقابل ذلك في نهاية المطاف إما من موازنة الحكومة أو من تعريفات المستخدمين أي الرسوم التي يدفعها المستخدمون.** وإلى جانب ذلك، تتسم البنية التحتية بأنها محفوفة بالمخاطر ويتم نقل بعض هذه المخاطر إلى شريك القطاع الخاص، ويجب أن تتحمل الحكومة بعضها. ومن شأن التحويلات من الحكومة أن تخلق تحديات فريدة للإدارة المالية العامة حيث يمكن أن تكون التزامات المالية العامة من جانب الحكومة تجاه مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص غير واضحة أو يمكن تأجيلها أو قد تكون مشروطة. ومن دون استراتيجية وإطار للارتباطات المالية والالتزامات المحتملة، يمكن للحكومات القيام بمشروعات شراكة بين القطاعين العام والخاص من دون فهم لجميع التبعات أو الاعتراف بها. وعند إنشاء البنية التحتية من خلال مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بدلاً من المشتريات العامة التقليدية، لا تحتاج الدولة إلى الاقتراض مباشرة لتمويل هذه الأصول. وبدلاً من ذلك، فإنها تتحمل التزامات السداد طويلة الأجل والالتزامات المحتملة تجاه شركات المشروع وجهات التمويل المعنية. وعلى غرار المديونية المالية السيادية، يجب تقييم وإدارة وتسجيل المدفوعات طويلة الأجل والالتزامات المحتملة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجهات التمويل المعنية على نحو منهجي لتجنب التعرض لمخاطر المالية العامة ومخاطر عجز الموازنة المتضخمة والتي لا يمكن السيطرة عليها، والتي سيتعين في نهاية المطاف تمويلها بقروض إضافية من المانحين الدوليين. ويعتبر تقدير الارتباطات المالية والالتزامات المحتملة غاية في الأهمية من أجل اختيار المشروعات وتحديد الأولويات ذات الصلة على نحو سليم.

[11] صندوق النقد الدولي، 2017، الأردن، تقرير المساعدة الفنية ـ تقييم إدارة الاستثمارات العامة، انظر التصنيف المقارن للأردن في الملحق.

الشكل 4. الهيكل التنظيمي لوظيفة الإدارة الاستثمارية للمشروعات (إدارة الاستثمارات العامة) ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالحكومة الأردنية

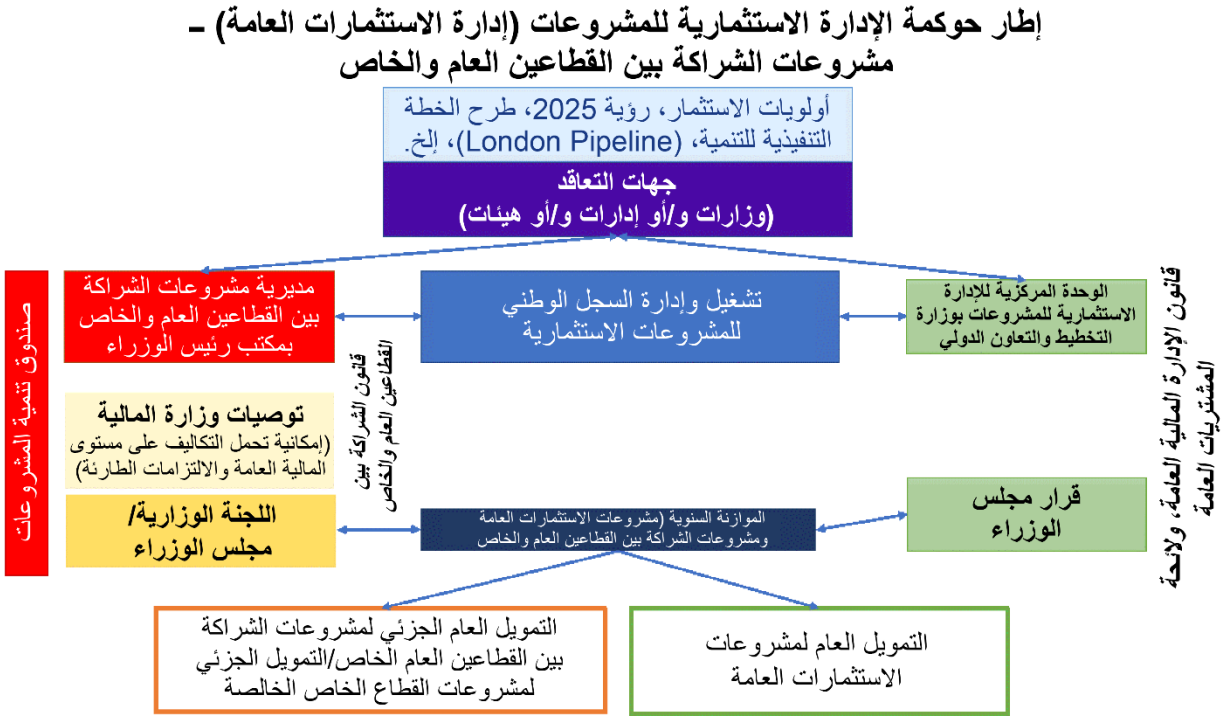

الوحدة المركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات

108. يجري إنشاء وحدة مركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات في التخطيط والتعاون الدولي، كمديرية تابعة مباشرة للأمين العام ووفقًا للتوجيه الإداري رقم 1 لسنة 2016 في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتكون هذه الوحدة هي هيئة الخبراء المركزية المكلفة بمساعدة جهات التعاقد والرقابة والإشراف على مشروعات الاستثمارات العامة، ويشمل ذلك إجراء التحليلات الفنية والاقتصادية لكل من مشروعات الاستثمارات العامة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما ستشرف على إعداد وتطوير وإدارة "السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية". ويشكل هذا السجل نظام المعلومات الحصري لمساندة إدارة الاستثمارات العامة. وستقدم جهات التعاقد مذكرات تصور المشروع في هذا السجل، وستتم مراجعتها في الوقت نفسه من جانب الوحدة المركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات ومديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وإذا كان من المناسب لمشروع الاستثمارات العامة أو مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فسيتم إدخال المشروع في هذا السجل تبعاً لذلك بعد موافقة اللجنة الوزارية المعنية. والهدف الرئيسي هو مساندة إدارة الاستثمارات العامة من خلال وظائف التنسيق التالية:

أ. إجراء التحليل الفني والاقتصادي لمبادرات الاستثمارات العامة المقدمة من الوزارات التنفيذية واعتماد وتحديث المعايير والمنهجيات لإعداد المشروعات والتقييم المسبق لها.

ب. إنشاء السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية الذي يتضمن جميع البيانات المتعلقة بالمشروعات ذات الموازنة.
ج. إعداد وتطوير وشرح معايير ومنهجيات إعداد وتقييم المشروع، وأفضل الممارسات في هذا الصدد.
د. تقديم إرشادات بشأن المعايير وتحديث المتطلبات التنظيمية لتحديد الأولويات واختيار الاستثمارات العامة.
ه. إعداد وتعميم دليل التشغيل الذي يحتوي على وصف تفصيلي للوظائف والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المشروع في القطاعات الرئيسية.
و. التدريب وبناء القدرات المؤسسية لدى جهات التعاقد، ويشمل ذلك المستويات الحكومية الأدنى (أي على مستوى الحكومة الإقليمية والمحلية).
ز. مراقبة ومتابعة إعداد المشروع (تحقيق الامتثال للمتطلبات الإجرائية) والقيام بالتنفيذ وإجراء التقييم اللاحق للمشروع.

ويشمل نطاق اختصاص هذه الوحدة جميع الاستثمارات العامة، بما في ذلك الاستثمارات التي تمولها الشركات المملوكة للدولة والمستويات الأدنى من الحكومة والجهات المستقلة.

مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

109. سيتم إنشاء مديرية لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمكتب رئيس الوزراء (تم نقلها من وزارة المالية) بموجب قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الجديد للقيام بوظيفة "الفحص والتحقق" في دورة حياة مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أي فحص ومراجعة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتحقق من جدواها. وستقوم مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأعمال الفحص والتحقق لمراقبة الجودة، كما ستكون مسؤولة عن عملية إعداد المشروعات من خلال المساعدة الفنية والرصد والمتابعة والتقييم. وستكون هذه المديرية مسؤولة عن إشراف ومراقبة الإجراءات ذات الصلة ورصد ومتابعة عملية إعداد المشروعات، وكذلك تحديد المبادئ التوجيهية والوثائق النموذجية. وعلاوة على ذلك، ستقدم المديرية المساندة الفنية و/أو أعمال الفحص والمراجعة: (أ) لدراسات الجدوى المسبقة ودراسات الجدوى والقيمة مقابل المال والقدرة على تحمل تكلفة مشروع الشراكة المقترح بين القطاعين العام والخاص، (ب) عقود مشروعات الشراكة المقترح المقترحة بين القطاعين العام والخاص، (ج) التفاوض بشأن مشروعات الشراكة المقترح المقترحة بين القطاعين العام والخاص ورصدها ومتابعتها، (د) التقارير الخاصة بالارتباطات المالية والالتزامات الطارئة/المحتملة، (ه) إدارة صندوق تنمية المشروعات. وستقدم المديرية أيضًا المساندة وستقوم بالتنسيق مع جهات التعاقد عند تحديد وترتيب أولويات مشروعات الشراكة المحتملة بين القطاعين العام والخاص وإعداد مذكرات تصور المشروع. وفي نهاية المطاف، ستقوم المديرية ببناء قدرات السلطات الحكومية فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ووضع وتعزيز المبادئ التوجيهية والإرشادات لإعداد وتنفيذ هذه المشروعات، وإعداد وتطوير وتشغيل بنك بيانات مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والإبقاء على سلامة هذا البنك (يتضمن ذلك أدوات لرصد ومتابعة المشروعات ومستودعا مركزيا لجميع وثائق المشروعات) في السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية.

جهات التعاقد

110. ستتابع كل جهة تعاقد (مثل الوزارة أو الإدارة أو الهيئة المعنية وما إلى ذلك) تحديد وترتيب الأولويات وأعمال الإعداد والتطوير والمشتريات والتفاوض والتنفيذ بشأن مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وعلى وجه الخصوص، ستقوم بإدخال مشروعات الشراكة المحتملة بين القطاعين العام والخاص التي تتوافق مع الأولويات القطاعية في خطة التنمية التنفيذية وإعداد مذكرات تصور المشروع بمساندة مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتقديمها من خلال السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية؛ وإعداد دراسة جدوى مسبقة، ودراسة جدوى بمساندة من مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك الدراسات التحضيرية والتقارير الأخرى حسب الضرورة فيما يتعلق بأي مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص ووثائق المناقصات ذات الصلة. وستتعاون جهات التعاقد مع وزارة المالية ومديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على إعداد تقارير الارتباطات المالية والالتزامات الطارئة (المحتملة). وفي نهاية المطاف، ستتفاوض جهات التعاقد على عقد مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وستقوم بتحريره، كما ستساند مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وستعمل على رصد ومتابعة أداء هذه المشروعات بعد ترسية العقد، وسترفع تقريراً عن الأداء، ويشمل ذلك ما يتعلق بالارتباطات المالية والالتزامات الطارئة إلى مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وزارة المالية

111. ستتولى وزارة المالية المسؤولية الشاملة عن تقييم وإدارة ورصد ومتابعة الارتباطات المالية والالتزامات الطارئة ذات الصلة بمشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خلال جميع مراحل دورة حياة المشروع، وعلى نحو إجمالي لجميع مشروعات الشراكة الجارية. ولهذه الأغراض، ستنشئ وزارة المالية لجنة تضم ممثلين من مديرية الدين العام وإدارة الموازنة العامة ومديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتقييم الارتباطات المالية والالتزامات الطارئة لكل مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص. وستتبع هذه اللجنة وزير المالية وتؤدي المهام التالية: فحص ومراجعة أي مساندة حكومية مقترحة، مباشرة أو غير مباشرة، لأي مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص على النحو المنصوص عليه في دراسة الجدوى المسبقة ودراسة الجدوى ذات الصلة وتقرير الارتباطات المالية والالتزامات الطارئة الذي أعدته جهات التعاقد، ورفع توصيات إلى وزير المالية حول كيفية تقديم المشورة إلى اللجنة الوزارية بشأن مدى ملاءمة المساندة المقترحة وقدرة الحكومة على تحمل تكاليفها؛ وستقوم وزارة المالية بالتنسيق مع لجنة إدارة الدين العام بوضع مجموعة من المحددات والمعلمات الخاصة بالالتزامات الطارئة في بداية السنة المالية، وسترفع ذلك إلى مجلس الوزراء للموافقة.

اللجنة الوزارية ومجلس الوزراء

112. بموجب مشروع قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الجديد، سيعين مجلس الوزراء لجنة وزارية كسلطة رقابة ومراجعة للنهوض بالمشروعات. وتقوم اللجنة الوزارية بما يلي: مراجعة وفحص ودراسة التعليقات المقدمة من مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على مذكرات تصور المشروع بحسب ما تم تقديمه من جانب جهات التعاقد والموافقة على هذه المشروعات لإدراجها بوصفها مشروعات شراكة بين القطاعين العام والخاص في السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية؛ والموافقة على دراسات الجدوى المسبقة التي أعدتها جهات التعاقد بمساندة من مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المدرجة في السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية؛ ومراجعة دراسة الجدوى المسبقة والشروط المرجعية الخاصة بمستشاري المعاملات وتعيينهم في

مشروعات الشراكة المشار إليها ورفع توصيات لمجلس الوزراء لاعتماد ذلك؛ ومراجعة تقرير الجدوى (بما في ذلك دراسة الجدوى وتقرير الارتباطات المالية والالتزامات الطارئة) الذي أعدته جهات التعاقد، بمساندة من مديرية مشرعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورفع توصيات لمجلس الوزراء لاعتماد ذلك، بناءً على ثبوت الجدوى المؤسسية والقانونية والفنية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والمالية وتحقيق القيمة مقابل المال وإمكانية تحمل التكاليف ذات الصلة.

113. تشمل موافقة مجلس الوزراء التصريح بالمضي قدماً في بدء عملية المناقصة؛ والموافقة على وثائق المناقصة (بما في ذلك مسوّدة عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص) قبل إصدار مقدمي العروض المحتملين؛ والموافقة على العقد المتفاوض عليه مع مقدم العرض الفائز والموافقة على توقيع عقد مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي نهاية المطاف، سيوافق مجلس الوزراء على لائحة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بموجب القانون الجديد، كما سيوافق على المبادئ التوجيهية والإرشادات والوثائق والنماذج الموحدة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية (مشروعات الاستثمارات العامة + مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص)

114. ستشرف لجنة مشتركة بين الوزارات على إدارة الاستثمارات العامة، مع التركيز بشكل خاص على عمليات إعداد المشروع (بما في ذلك التسجيل في السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية)، ورصد ومتابعة التنفيذ والتقييم اللاحق. وتتولى الوحدة المركزية للإدارة الاستثمارية للمشروعات الإشراف على إعداد **السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية** وتطويره وإدارته. ويشكل هذا السجل نظام المعلومات الحصري المصمم لمساندة إدارة الاستثمارات العامة من خلال الخصائص التالية:

1) تسجيل كل مبادرة استثمارية (سواء تم تنفيذها لاحقًا بوصفها مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص أو عملية مشتريات عامة- مشروعاً استثمارياً عاماً) بتحديد رقم تعريف موحد لكل مشروع طوال دورة حياته.
2) توفير قاعدة بيانات لمشروعات الاستثمار العامة (مشروعات الاستثمارات العامة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص) على المستويات الوطنية ودون الوطنية والبلدية، ولكل قطاع.
3) إظهار وتتبع دورة حياة كل مشروع مع تحديث البيانات باستمرار.
4) تسهيل التحليلات المجمعة أو المحددة للاستثمارات العامة.
5) تسهيل إدارة وتقييم المشروعات ومحافظ المشروعات.

115. سيكون السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية في الأردن بمثابة نظام لإدارة المعلومات على شبكة الإنترنت يقوم بجمع وتخزين وإنتاج تقارير عن البيانات المتعلقة بكامل دورة حياة المشروعات الاستثمارية. وسيكون لهذا السجل واجهة لإدخال البيانات عبر الإنترنت تتيح للمستخدمين إدخال المعلومات مباشرةً من متصفحات الويب، مثل (كروم وسفاري وإكسبلورر وفايرفوكس وما إلى ذلك) في النظام وسيحتوي على آليات متقدمة للتحقق من صحة البيانات وسلامتها، ومن من شأن هذه الآلية منع حدوث خطأ بشري في جمع البيانات، كما ستضمن أيضاً سلامة البيانات المدخلة. ولهذا السجل نموذج لوصول المستخدم حسب الدور الذي يقوم به المستخدم، مما يعني أن النظام سيدعم أنواعاً مختلفة من المستخدمين الذين لديهم تصاريح دخول يمكن تعديلها كل حسب دوره (يحتمل أن تنخفض لتصل إلى مستوى كل حقل بيانات).

116. سيتم تشغيل السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية بمحرك تحليلي متطور يتيح تصوير بيانات الاستثمار في أشكال مختلفة من المخرجات، مثل لوحات المعلومات الشاملة والرسوم البيانية والتقارير. وسيسمح النظام الفرعي للمعلومات الجغرافية في هذا السجل بإنشاء خرائط تفاعلية مباشرة في الواجهة عبر الإنترنت، وسيقوم بعد ذلك بعرض بيانات المشروع والمؤشرات المرتبطة به على خريطة الأردن (وسيتم دعم المستوى الوطني والمحافظات والمقاطعات).

117. ستتكون بنية النظام من وحدات. وسيتضمن هذا السجل وحدتين رئيسيتين، هما: بنك معلومات مشروعات الاستثمارات العامة وبنك بيانات مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. بالإضافة إلى ذلك، سيدعم محرك خط سير العمل في هذه البرمجية تقديم مذكرات تصور المشروع ومقترح المشروع، وأعمال المراجعة والموافقة بصورة إلكترونية، وسيتم إسناد الحقوق الإدارية لمديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والوكلاء الآخرين المعنيين بالتعاقد على مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويستند كل هذا إلى الأدوار والمسؤوليات المحددة لضمان دقة بيانات السجل الوطني للمشروعات الاستثمارية والحفاظ عليها.

118. سيكون تطبيق تكنولوجيا المعلومات الخاص بنظام إدارة الاستثمارات العامة حلاً عملياً قابلاً للتعديل حسب الاحتياجات، ويُستخدم في مختلف البلدان كأداة رسمية لإدارة المعلومات الحكومية بهدف تخطيط المشروعات الاستثمارية ومتابعتها ورفع التقارير بشأنها. وهذا الحل يدعم بالكامل استخدام اللغة العربية وواجهة تعمل باللغة العربية.

إعداد وتطوير منهجيات مشروعات الاستثمارات العامة

119. في سياق السياسات العامة، تواجه الحكومات مشكلة تخصيص الموارد التي تتسم بالندرة (الطبيعية والبشرية وموارد رأس المال) لعدد لا حصر له من الاحتياجات. وهدف الحكومة هو الحصول على أقصى قدر من المنفعة الاجتماعية والاقتصادية لشعبها باستخدام هذه الموارد النادرة. ولما كان الأمر كذلك، أظهر التوحيد المعياري لعمليات الاستثمارات العامة وتنظيمها بصورة منهجية مزايا مهمة في مساعدة قادة الحكومات على اتخاذ خيارات سياسات أفضل في البلدان النامية. وواقع الحال، يمكن أن يكون لزيادة كفاءة عملية الاختيار لمشروعات الاستثمارات العامة أثر مباشر وإيجابي على المنافع/ النواتج الاجتماعية للنفقات الرأسمالية.

120. نلاحظ أن التقييم الاقتصادي غاية في الأهمية عند اتخاذ القرارات لضمان أعلى عائد اجتماعي. وتسمح المقارنة بين إجمالي تكاليف ومنافع المشروع بقياس مساهمة المشروع المحتملة في ثروة البلد المعني. وتعتبر أدوات التقييم، ومن بينها تحليل التكاليف والمنافع، وتحليل فاعلية التكلفة، أدوات قوية يمكن استخدامها لمقارنة المشروعات. وهي معاً تتيح أساساً مفيداً لاتخاذ القرارات، والمساعدة في التقييم المنهجي وإدارة رأس المال والمشروعات الحالية.

121. حتى يتسنى تقييم ما تقدمه المشروعات من إسهامات، من الضروري تحديد وقياس وتقدير تكاليفها ومنافعها بصورة كمية سلباً وإيجاباً. وتُستخدم المنهجيات القطاعية لمساعدة فرق العمل الفنية في تزويد صناع القرار بمشروعات جيدة على نحو كاف في مختلف القطاعات، بما في ذلك التعليم والطرق والطاقة وغيرها. ومن هذا المنظور، تتوافق هذه الأدوات مع هدف مساعدة الحكومة الأردنية في إعداد وتقييم المشروعات الاستثمارية، ويشمل ذلك تعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد الشعب.

122. يهدف إعداد وتطوير المنهجيات إلى إعطاء التوجيهات الإرشادية للسلطات الحكومية عند إعداد التقييم/ التحليل الاجتماعي والاقتصادي لمشروعات الاستثمارات العامة. وعلى هذا النحو، يسهم هذا النهج في تحسين عمليات صنع القرار لاختيار مشروعات ذات جودة أعلى وتحقيق المزيد من المنافع الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، فإن الهدف من المنهجيات هو توفير التوجيه العملي للممارسين والعاملين في المجال بناء على الأسس النظرية لتحليل الاقتصاد الجزئي التطبيقي.

صندوق تنمية المشروعات

123. سيكون صندوق تنمية المشروعات حساباً مخصصاً للحكومة ويحظى بالحماية والتحوط في الوقت نفسه، وسيكون الغرض منه مساعدة جهات التعاقد على سداد تكاليف بناء القدرات والخبرة الفنية ومستشاري المعاملات اللازمين لاختيار وإعداد ومتابعة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المرغوب فيها اقتصادياً، والتي تعطي قيمة مقابل المال وتتسم بأنها ميسورة التكلفة من منظور المالية العامة (بحسب تقييمها في إطار الإدارة الاستثمارية للمشرعات ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص). وتشمل المصروفات المؤهلة للتمويل من جانب صندوق تنمية المشروعات (1) بناء القدرات الخاصة بإطار الإدارة الاستثمارية للمشروعات/إدارة الاستثمارات العامة ـ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، (2) الدراسات الفنية والقطاعية والاقتصادية الأولية (دراسات الجدوى المبدئية ودراسات الجدوى) لاختيار المعاملات وتحديد أولوياتها، (3) مستشاري المعاملات المطلوبين لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي سيتم طرحها في السوق، (4) بعد ترسية العقد، الخبرات العملية في مجال الرصد والمتابعة، والخبرة اللازمة لإعادة هيكلة مشروعات الشراكة الجارية بين القطاعين العام والخاص (في حالة حدوث ما يستدعي ذلك). وسيتم تمويل صندوق تنمية المشروعات من مساهمات المانحين الدوليين، ورسوم الفوز التي تدفعها اتحادات الشركات الفائزة على المعاملات التي تم طرحها في السوق بنجاح، ومن موازنة الحكومة. وستقوم مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتشغيل وتفعيل وإدارة صندوق تنمية المشروعات تحت إشراف لجنة لإدارة الصندوق.